روناهي
عين الحقيقة

صحيفة روناهي | @NewspaperRonahi | ronahinewspaper | rojnama ronahi
Ronahi Newspaper صحيفة روناهي | ronahi_newspaper | www.ronahi.net | +963 984370218
r.ronahi2011@gmail.com | rronahinewspaper@gmail.com | +963 984370218 | +963 052 423165
مؤسسة روناهي للنشر والتوزيع
ronahi belavkariye@gmail.com
للمكتب الرئيسي: ٠٣٨٣٧٤١٦٦ (للمندوب - حي العربي-طريق عامودا شارع روناهي(العزيزي))

طفل مهدَّد بفقدان الحركة... عائلة تناشد لإنقاذه قبل فوات الأوان

قامشلو/ دعاء يوسف ـ نداء إنساني من عائلة طفل مهدد بفقدان الحركة وتآكل جسده، في ظروف صعبة تعاني منها العائلة وعدم قدرتها على تأمين العلاج اللازم للطفل.

قبل أيام، شهد العالم الاحتفال باليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة، لكن بعيداً عن الأضواء والاحتفالات، هناك أطفال خلف الستار لا يجدون الدعم أو المساعدات التي يحتاجونها لتلبية احتياجاتهم اليومية، وخاصة الصحية منها ليعيشوا تحديات يومية تجعلهم يقفون وحيدين أمام العالم، في انتظار فرصة أو يد مساعدة حقيقية بعيداً عن المظاهر.

أحمد عبد الله جاسم

عبد الله الجاسم

يواجه الطفل "أحمد عبد الله جاسم" البالغ من العمر سبع سنوات من حي حلكو، وضعاً صحياً متدهوراً يهدّد قدرته على الحركة بشكل كامل، وسط عجز عائلته عن تأمين العلاج الضروري له. أحمد بن عبد الله الجاسم، يعاني منذ ولادته مشكلات جسدية أثّرت على نموه وحركته، إلا أنّ وضعه ازداد سوءاً خلال الأشهر الأخيرة مع ظهور تآكلات متقدمة في قدمه، ولم يجد العناية الطبية المناسبة.

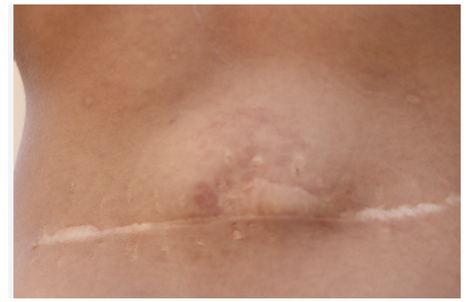

يعاني الطفل من تآكل واضح في أنسجة القدم، ما يتطلب تدخلاً جراحياً عاجلاً، بالإضافة إلى متابعة طبية دقيقة لمنع تطور وانتشار الالتهاب، ورغم الأهمية القصوى للعلاج، تؤكد عائلة الطفل، أنّها غير قادرة على نقله إلى دمشق ولا يتوفر لديهم المال لزيارة طبيب في المنطقة.

هذا وحسب والديه أجرى أحمد جاسم قبل فترة قصيرة عملية جراحية في منطقة الظهر لمعالجة مشكلة خلقية أثّرت على عموده الفقري وحركته، لكن وضعه بقي هشاً، ووفقاً للأطباء الذين تابعوا حالته، فإن الطفل يحتاج الآن إلى عملية ثانية للظهر بالإضافة إلى علاج متخصص لقدمه المتآكلة، تجنباً لمضاعفات قد تؤثر على قدرته على المشي مستقبلاً، وربما تؤدي إلى ضرر دائم إن لم يتم التدخل الفوري.

ويصف عبد الله الجاسم والد الطفل الوضع بكلمات تعكس حجم الأزمة التي تمر بها الأسرة: "من يوم وُلد أحمد ونحن نعاني بمراجعات الأطباء والمشافي، ابني عمره سبع سنين، ولا يستطيع المشي بشكل طبيعي، ومنذ أكثر من شهر بدأت قدمه تتآكل ولم نعرف ماذا نعمل، الدكاترة أخبرونا بنقله فوراً إلى دمشق، ولكن والله ما أستطيع، ولا أملك حتى أجرة الطريق".

ويضيف الأب: "كل يوم أرى الجرح يكبر وأنا عاجز، ابني يتألم ولا أستطيع مساعدته أنه بحاجة لعملية ثانية في ظهره، وهو بحاجة لعلاج قدمه قبل أن تزيد حالته سوء، ولم يعرف الأطباء علاجاً له سوى العمليات، وعندما نراجعهم هنا يخبروننا أنه بحاجة للذهاب إلى دمشق".

ويتابع حديثه: "لا أملك أي مورد ثابت، أعمل يوم وأقعد يوم والعلاج أكبر من قدراتي، وأريد إنقاذ ابني قبل أن يفقد قدمه، لا أريد سوى أن يشفى أحمد فأنا أراه يموت ببطء أمامي".

وفي نهاية حديثه، يوجّه الأب نداءً: "أتمنى من أي جهة قادرة على مساعدتنا أن تساعدنا فقط في علاجه، حلمنا أن يعيش أحمد مثل باقي الأولاد، ويمشي على أرجله من جديد".

العائلة تناشد الجهات الطبية والمنظمات الإنسانية ومبادرات الدعم المجتمعي لتأمين فرصة علاج حقيقية للطفل، فكل يوم يمر يمثل خطوة إضافية نحو تعقيد حالته، وإنقاذ أحمد جاسم لا يحتاج سوى إلى مساعدة تضمن له حقه الطبيعي في العلاج، وتمنحه فرصة لمستقبل يمكنه أن يتحرك فيه كبقية الأطفال.

عدسة روناهي

مراكز توزيع صحيفة روناهي وإقتناء الكتب: اقليم الجزيرة- قامشلو (مكتبة سعدو- فرع (١) شارع زكي الأرسوزي- جانب البلدية ٤٢٥٩٩٧/ مكتبة آواز- طريق عامودا ٤٣٩١٥٤/ مكتبة الحرية- الشارع العام ٤٢١٣٦٠/ مكتبة سومر- الشارع العام ٤٢٤٠٣٧/ مكتبة الوالي فرع (١) شارع الكورنيش، تجمع محلات الراوي ٤٤٤٠٢٨ - فرع (٢) مقابل الصيدلية العمالية ٤٤٥٨٢٠/ مكتبة الزهراء- دوار البشيرية ٤٤٠٦٦٩٩/ مكتبة الجواهري ٤٤٣٧٤٢/ مكتبة دار القلم - الشارع العام ٤٥٢٧١٤/ مكتبة الأنوار شارع عامودا ٤٣٨٢٠٧/ مكتبة الرسالة الشارع العام هاتف ٩٦٦٢٧٨٤٥٧٣٣-٧٤٥٧٣٣ / اليكتبة الرئيسة - كركي لكي- ٧٥٤٤١٦ / عامودا (مكتبة آرين ٧٣٢٣٢٣) / دريكية (مكتبة سما ٧١١٤١٠) / جل آغا (مكتبة وانلي ٧٥٥٥٥١) / تربه سبيه (مكتبة الجهاد ٤٧٠٦١٨).

القائد عبد الله أوجلان: تحقيق السلام أساسه الحوار والتفاوض الديمقراطي

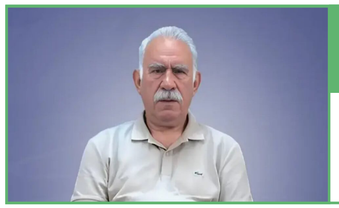

انطلقت أعمال الكونفرانس الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي، الذي ينظّمه حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، وذلك في مركز جم كاراجا الثقافي بمنطقة باكيركوي في إسطنبول، حيث تستمر فعاليته، ليومين. ص-٤

جيهان حسين: لا استقرار في سوريا دون عودة المهجرين قسراً من عفرين لديارهم

تشهد قضية مُهجّري عفرين تعقيدات متزايدة مع استمرار الانتهاكات وغياب أي أفق لحل سياسي يُنهي معاناة آلاف العائلات، التي تعرّضت للتهجير مرتين، وتعيش اليوم ظروفاً إنسانية بالغة الصعوبة، وتتجدد المطالب بعودة آمنة لهم بموجب الاتفاق الذي وقع في العاشر من آذار من العام ٢٠٢٥. ص-٣

روناهي
عين الحقيقة

يومية سياسية ثقافية اجتماعية عامة تصدر عن مؤسسة روناهي للإعلام والنشر

أسست عام ٢٠١١ ـ السنة الخامسة عشرة | النسخة المطبوعة ـ ١٣٩٣ | النسخة الإلكترونية ـ ٢٢٨٢ | الأحد ـ ٧ كانون الأول ٢٠٢٥م (٥٠٠) ل.س

باحث وكاتب مصري:
فكر القائد عبد الله أوجلان
مشروع الخلاص لشعوب الشرق الأوسط

أكد الكاتب والباحث المصري: الدكتور عبد السلام الشاذلي أنّ القائد عبد الله أوجلان وخلال سنوات أسره في إمرالي؛ أعاد قراءة التاريخ، والسياسة، والمجتمع، فخرج بنظرية "الكونفدرالية الديمقراطية"، التي تشكّل اليوم حجر الزاوية في نضال الحركة الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، وعموم الشرق الأوسط، وأشار إلى أن القائد أوجلان أدرك أن الدولة القومية لم تعد إطارًا يُنتج العدالة، بل أصبحت أداة للهيمنة والإقصاء، وبيّن أن تحقيق الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان؛ يساهم في تحقيق السلام في سوريا والشرق الأوسط، وأوضح: "القائد عبد الله أوجلان داعي سلام لا حرب".. ص-٥

مهرجان أوركيش الثالث يستعد ليوحد الشعوب بألحانه

بعد ثلاثة أشهر من التحضيرات، تستعد صالة سردم في الحسكة لاحتضان فعاليات مهرجان أوركيش الموسيقي الثالث بمشاركة ٢٣ فرقة، في حدث يؤكد أن الفن قادر على أن يكون لغة تواصل تربط بين الشعوب وتوحّد أحاسيسها بالإيقاع واللحن. ص-٩

مشروع إنشاء سوق الهال في عامودا.. دعم وتطوير الاقتصاد الكومينالي

تحدّث الرئيس المشترك لبلدية الشعب في عامودا عن سوق الهال الجديد الذي تمّ إنشاؤه مؤخّراً في المدينة، مبيناً الهدف من هذا السوق بأنّه تنظيم حركة البيع والتجارة، وضمان وصول البضائع إلى الأهالي بسهولة ويسر. ص-٧

إحصائيات وأرقام من دوري الدرجة الأولى للرجال لكرة القدم في الإقليم

اختُتمت منافسات دوري الرجال للأندية لكرة القدم في إقليم شمال وشرق سوريا بنسخته الأولى، وتوّج باللقب نادي الشمال من مدينة الرقة، بعد منافسة كبيرة بينه وبين نادي سردم حتى اللحظات الأخيرة من هذا الدوري، والذي سننشر البعض من أهم الإحصائيات والأرقام منه. ص-١٠

باحثة سودانية: النساء السودانيات في الفاشر بين العنف الممنهج والأمل في السلام

تتعرض النساء والفتيات في السودان منذ عام ٢٠٢٣ للعنف الجنسي والتهجير القسري، بينما يتحملن مسؤولية إعالة أسرهن في ظل الأزمة الإنسانية، فبينت الباحثة في قضايا التنمية والسياسات البديلة وخبيرة النوع الاجتماعي والناشطة السياسية والنسائية نعمت كوكو، أن المرأة السودانية تصنع المبادرات الإنسانية والمجتمعية ص-٢

هيڤيدار خالد

خُقيق العودة الآمنة لمهجّري عفرين مهمة الجميع ص-٦

رفيق إبراهيم

أزمة المياه بين تركيا والعراق الحلول والتحديات ص-٥

حنان عثمان

قوانين تُكتب بأيدي النساء... ص-٢

باحثة سودانية: النساء السودانيات في الفاشر بين العنف الممنهج والأمل في السلام

قامشلو/ دعاء يوسف - تتعرض النساء والفتيات في السودان منذ عام 2023 للعنف الجنسي والتهجير القسري، بينما يتحملن مسؤولية إعالة أسرهن في ظل الأزمة الإنسانية، فبينت الباحثة في قضايا التنمية والسياسات البديلة وخبيرة النوع الاجتماعي والناشطة السياسية والنسائية نعمت كوكو، أن المرأة السودانية تصنع المبادرات الإنسانية والمجتمعية، وطالبت المجتمع الدولي والإقليمي بإيقاف تمويل الحرب وإحلال السلام والعدالة.

في ظل الحرب المستعرة في السودان منذ نيسان ٢٠٢٣، تتصدر النساء والفتيات المشهد الإنساني والسياسي في البلاد، حيث تحولت أجسادهن إلى ساحات صراع، من العنف الجنسي الممنهج، والاغتصاب الجماعي، والتهجير القسري الذي لم يعد أثراً جانبياً للحرب، بل أصبح سلاحاً ممنهجاً يُستخدم لإذلال المجتمعات والسيطرة عليها، في مناطق النزاع من دارفور إلى الخرطوم والجزيرة، ورغم اتساع دائرة العنف، تواصل النساء السودانيات، من مختلف الطبقات والمواقع الاجتماعية، مقاومة الحروب، مطالبات بالسلام وحماية الحياة واستعادة الكرامة.

وفي حديث مع الباحثة في قضايا التنمية والسياسات البديلة وخبيرة النوع الاجتماعي والناشطة السياسية والنسائية "نعمت كوكو" بينت لنا: "إن المرأة السودانية فاعلة في قلب الأزمة، وهي من تحمي الحياة، وتواجه الانهيار المجتمعي، وتعيد تعريف دورها في زمن الحرب".

تاريخ طويل من العنف المنظم

العنف ضد المرأة في السودان ليس ظاهرة جديدة مرتبطة بالحرب الحالية، بل يمتد جذوره لعقود طويلة. فخلال فترة حكم الحركة الإسلامية العسكرية، تم فرض منظومة متكاملة من السياسات والتشريعات، لاسيما قوانين النظام العام، التي استهدفت تقييد حرية المرأة في الفضاء العام وفرض زي إسلامي صارم.

وقد أدى ذلك إلى اعتقالات تعسفية للنساء اللواتي اعتُبرت ملابسهن "غير محتشمة"، إضافة إلى التضييق على فرص العمل واستخدام الفصل التعسفي أداة عقابية بسبب النشاط النقابي، ما أثر سلباً على النظام الاقتصادي الرسمي، وساهم في توسع القطاع غير الرسمي بعد انهيار القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة. وفقاً لنعمت كوكو، كانت هذه السياسات جزءاً من مشروع شامل للإسلام السياسي، استهدف إعادة تشكيل البنية الثقافية والاجتماعية والتاريخ النضالي للمرأة السودانية.

ويعود جزء من هذا الاستهداف إلى الانقسامات التي شهدها "الاتحاد النسائي السوداني" عام ١٩٥٤ حول تبني برنامج متكامل للحقوق الاقتصادية والسياسية كمدخل لتحرر المرأة وتحقيق المساواة، ورغم ذلك، استمر الاتحاد النسائي الديمقراطي في ممارسة دوره الدفاعي عن حقوق المرأة، ملتزماً القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، على الرغم من تقلبات النظام السياسي بين الشمولية والديمقراطية.

تجسد العنف المنظم ضد المرأة في السودان بقوانين النظام العام، وفرض الزي الإسلامي، والتضييق على فرص

العمل، وارتفاع معدلات البطالة بين الشباب والشابات؛ ما دفع العديد من النساء إلى الاعتماد على القطاع غير الرسمي الذي أصبح يشكل أكثر من ٦٨٪ من هيكلية الاقتصاد الوطني.

الوعي الحقوقي للمرأة

رغم كل أشكال القمع التي ذكرت سابقاً؛ فقد ساهمت هذه الظروف في تعزيز الوعي الحقوقي، فلعبت المنظمات النسائية والشبابية والحقوقية دوراً فاعلاً في الحراك العام منذ عام ٢٠١٨، سعياً نحو الثورة والتغيير، وتشير الدراسات إلى أن النساء شكلن أكثر من ٧٠٪ من المشاركين في الاحتجاجات، وكان جيل الشابات في مقدمة الحركة. ففي مناطق النزاع مثل دارفور وجبال النوبة، تعرضت النساء منذ عام ٢٠٠٣

لانتهاكات جسيمة، شملت الاغتصاب الجماعي، والتهجير القسري بهدف تغيير البنية الديمغرافية للسكان في إطار الصراعات المسلحة والسيطرة على الموارد. وساهمت هذه الانتهاكات في اتساع دائرة الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وظهور ما يُعرف بـ "أحزمة الفقر" حول المدن الرئيسية، حيث اضطرت النساء إلى تحمل مسؤولية إعالة أسرهن في ظل غياب الدعم الحكومي والاجتماعي.

حرب ٢٠٢٣-٢٠٢٥ وأبعادها الإنسانية

ومع اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في نيسان ٢٠٢٣، بدعم إقليمي ودولي، تلك الحرب التي أدت إلى تصاعد العنف الجنسي ضد النساء، لا سيما في دارفور، والخرطوم، والجزيرة، وأكدت بعض التقارير الأممية تسجيل ١٣٩٢ حالة عنف جنسي منذ بداية النزاع، مع صعوبة التوثيق في مناطق الحرب، حيث تمثل هذه الأرقام نحو ٢٪ فقط من الواقع الفعلي.

قوات الدعم السريع استخدمت العنف الجنسي أداة لإذلال المجتمعات المحافظة في الجزيرة، ولأسباب عرقية في دارفور، ولإجبار السكان على النزوح القسري من مناطقهم في الفاشر.

وتشير التقديرات إلى أن ٦,٧ مليون شخص معرضون لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي في السودان، مع تعرض النساء والفتيات النازحات واللاجئات والمهاجرات لأخطار مضاعفة تشمل العنف الجسدي والنفسي، والوصمة الاجتماعية، وانعدام الحماية القانونية، وسوء الأحوال النفسية.

الفاشر قلب المأساة الإنسانية

رغم التحديات، بقيت المرأة السودانية متمسكة بحقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وواصلت نضالها في قيادة الحراك الشعبي منذ "انتفاضة ديسمبر" ٢٠١٨، رافعة شعارات "حرية، سلام، وعدالة". ومع اندلاع الحرب من جديد في السودان في مدينة الفاشر، وجدت النساء أنفسهن في قلب الأزمة، ليس ضحايا فقط، بل فاعلات أساسيات في حماية الحياة ومواجهة الانهيار المجتمعي، والمطالبة بالعدالة.

إذ أكثر من ٧٠ كياناً نسوياً تقوم بمبادرات تطالب بوقف الحرب وبناء السلام والمشاركة الفاعلة في جهود مستقبل البلاد، وتحملت النساء مسؤوليات اجتماعية كبيرة في غياب الرجال بسبب القتال أو النزوح، ليصبحن المعيلات الرئيسيات لأسرهن، كما ساهمت النساء في "غرف الطوارئ" بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في مواجهة الموت والجوع والمرض وصعوبة الحصول على المياه والكهرباء والخدمات الأساسية، ومع تزايد أعداد النازحات، أنشأت بعض الشابات "غرف الطوارئ النسائية" لتلبية احتياجات مثل المستلزمات الصحية، وبروتوكولات العنف الجنسي، وخدمات الصحة الإنجابية.

الوضع في مدينة الفاشر، عاصمة شمال دارفور، يمثل إحدى أكثر المآسي الإنسانية وضوحاً. إذ خضعت المدينة لحصار دام نحو عامين، مع استهداف المدارس والمستشفيات، وارتكاب جرائم إبادة جماعية، شملت الاغتصاب الجماعي والقتل والتعذيب، على أسس عرقية. ويصف العالم ما يحدث في الفاشر بأنه أسوأ من إبادة التتر والمغول.

تقول نعمت: "الإحصاءات والأرقام لا تعكس الحقيقة كاملة، والتوثيق صعب جداً، والمنظمات الدولية غير مسموح لها الوصول إلى داخل الفاشر، والنساء والأطفال يعيشون تحت ظروف مروعة دون حماية، ولا توجد آليات لإيصال المساعدات الإنسانية بشكل منتظم إلى المناطق التي فر إليها الأهالي من الفاشر".

رغم ذلك، نوهت نعمت إلى أن العديد من المبادرات النسائية قامت بإيصال المساعدات للنازحات، مثل الاتحاد النسائي السوداني، الذي قام بجمع التبرعات وإيصالها للشباب والنساء العاملين بين الفاشر ومحلية الطويلة، لتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة إلا "أن الصمت الدولي وبالتوازنات السياسية الإقليمية والمصالح الاقتصادية، خاصة للدول المتدخلة، مثل: الإمارات، وتركيا، وروسيا، وإيران، فاقم من الأزمة، إذ يدعم كل طرف مجموعة من القوات المتصارعة، مما يحول السودان إلى ساحة صراع إقليمي ودولي".

نداء للسلام والعدالة الدولية

تؤكد نعمت، إن المجتمع الدولي مطالب بالضغط لوقف الحرب وفتح المسارات الآمنة لتقديم المساعدات الإنسانية، ووقف تسليح الطرفين، مع ضمان محاسبة مرتكبي الانتهاكات: "المرأة السودانية تطالب بحماية الحياة وتقديم مرتكبي الجرائم في الفاشر إلى العدالة، لضمان ألا تصبح المدينة محطة للصراع الإقليمي والدولي".

وتضيف: "السودان غني بموارده وبشعبه وبتجاربه الثورية والديمقراطية، وهو بلد متنوع في جغرافيته وديانته وعرقه، قادر على أن يقدم نموذجاً لدولة مدنية ديمقراطية قائمة على احترام التعدد إذا ما توفرت الإرادة السياسية، والدعم الدولي للسلام والمواطنة المتساوية".

وفي خضم هذه الأزمة، تظل المرأة السودانية رمزاً للصمود والمقاومة، حاملةً الأمل في السلام وبناء مستقبل ديمقراطي قائم على حقوق المواطنة، رغم المعاناة الإنسانية التي يعيشها الشعب السوداني، وبالأخص النساء والفتيات النازحات والمجتمعات المتضررة في دارفور والفاشر.

بصمة امرأة

قوانين تُكتب بأيدي النساء...

حنان عثمان

في قلب التحولات التي شهدها إقليم شمال وشرق سوريا؛ برزت تجربة النساء في الإقليم نقطة انعطاف لافتة في مقاربة القانون وبنية الحكم والمجتمع. هذه التجربة لم تكتسب أهميتها من أنها مكتملة أو خالية من التحديات، بل لأنها قدّمت نموذجًا عمليًا يكسر الأساسات التقليدية، التي تربط حقوق النساء بالانتماء الديني أو العُرفي، ويعيدها إلى معيار المواطنة المتساوية والعدالة الجندرية. ففي المجتمعات التي تتعدّد فيها قوانين الأحوال الشخصية وفق مرجعيات مذهبية متباينة، تتحوّل هذه التعدديّة مدخلاً لتفاوت الحقوق بين النساء أنفسهنّ، لا بين الرجال والنساء فقط، فيغيب القانون عن دوره الجامع، ويُشرعِن اللامساواة من داخل النص التشريعي بدل أن تُعالج به.

من هنا، اكتسبت تجربة شمال وشرق سوريا إشادتها لأنها طرحت بديلًا واقعيًا يقوم على وحدة المعايير وتكافؤ الأهلية، ويُقدّم القانون أداة تفكيك للتمييز لا تعميقه. اعتمدت الإدارة الذاتية، منذ نشأتها، بنية مؤسساتية تُلزم الشراكة بين الجنسين بمبدأ الرئاسة المشتركة، حيث تقود المرأة والرجل معًا المؤسسات والمجالس والهيئات التنفيذية. لم يكن هذا الخيار مجرّد توزيع مقاعد، بل تنظيمًا للسلطة نفسها بحيث لا يُحتكَر موقع القرار بجنس دون آخر، ولا تُعامَل المرأة كملحق بالمنصب، بل شريكه في المسؤولية والقيادة وصنع السياسات.

ساهم هذا النظام في تعزيز حضور النساء في مجالات كانت مغلقة أو مُسيّجة، مثل الإدارة المحلية، والتنظيم المجتمعي، ومؤسسات العدالة، والحوار السياسي، وحتى جهود تهدئة النزاعات الداخلية وإدارة الأمن المجتمعي. هذا ما جعل هذه التجربة مرجعية كثيرًا ما يُحتفى بها في النقاشات الحقوقية، لأنها حوّلت مبدأ المساواة من طرح نظري إلى آلية تُطبّق داخل الهيكل المؤسسي، وتنعكس تأثيراته على المجتمع.

على المستوى التشريعي، وُضعت مبادئ قانونية لحماية الأسرة والنساء والفتيات، تقوم على منع الممارسات التي تُنتقص فيها الحقوق مثل الزواج القسري، وزواج القاصرات، وتعدد الزوجات. لم تُترك هذه القضايا لتقديرات متباينة أو مرجعيّات عدالات موازية، بل أُدرجت ضمن قواعد قانونية واضحة تُجرّم التمييز الجندري وتؤكّد على الأهلية الكاملة للمرأة وحقها في الاختيار الحر والتمثيل القانوني.

وجاءت هذه القوانين منسجمة مع المبادئ العالمية التي تُدافع عنها الأمم المتحدة والمعاهدات الحقوقية التي تُعدُّ مرجعًا دوليًا لحماية النساء من التمييز والعنف. هنا تحديدًا تكمن الإشادة بتجربة شمال وشرق سوريا؛ لأنها لم تجعل القانون تابعًا للعُرف الطائفي أو التراتبية الاجتماعية، بل وضعته في خدمة العدالة الموحدة، واعتبرت المرأة فيها مواطنة كاملة لا تُقاس حقوقها بالدين أو الجنس أو السلطة الذكورية، بل بالمساواة الإنسانية نفسها.

إنّ الإضاءة على هذه التجربة؛ تأتي اليوم برهاناً على أن بناء القانون عندما يقوم على المواطنة والشراكة والتنظيم المتساوي للسلطة، يمكنه أن يُنتج تأثيرًا أعمق من مجرد النصوص، فيُعيد تشكيل علاقات المجتمع، ويُحصّن النساء والفتيات داخل الأسرة، ويجعل العدالة حقًا غير قابل للتجزئة. وهذه التجربة الملهمة تؤكّد أن المجتمعات التي تعترف بالنساء شريكات في وضع القوانين وفي القيادة، هي مجتمعات أقرب إلى الديمقراطية وأقدر على منع إعادة إنتاج التمييز؛ لأن القانون حين يكون واحدًا ومنصفًا، لا يحرّر المرأة وحدها، بل يحرّر المجتمع من إرث اللامساواة.

مذكرة تبليغ
رقم الأساس /٣٢٦٧/ ٢٠٢٥م
السيد: إبراهيم أحمد بن خليل
الحضور إلى ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٠٢٥/١٢/٩
للنظر في الدعوى التي أقامها: خليل العلوش
بطلب: حجز احتياطي
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجرى بحقك الإجراءات القانونية.

....

مذكرة إخطار
رقم الأساس /٣٤٠٣/ ٢٠٢٥م
السيد: إبراهيم خليل الأحمد
الحضور الى ديوان العدالة الاجتماعي في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٠٢٥/١٢/٩
للنظر في الدعوى التي أقامها: جوان فتاح بن علي
بطلب: تسليم مبيع
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجرى بحقك الإجراءات القانونية.

....

إلى المكتب الإعلامي في الرقة
تقرر بالإخطار رقم/١٩٧٢/ ٢٠٢٥ إخطار المنفذ عليه عن طريق صحيفة محلية كونه مقيم في الخارج على أن تكون صيغة التبليغ على الشكل التالي:
إخطار تنفيذي عن طريق هيئة التنفيذ بالرقة
هيئة التنفيذ في الرقة:
تبليغ المنفذ عليه: أحمد الرمضان بن ذيب
وذلك بالإخطار التنفيذي رقم: /١٩٧٢/ ٢٠٢٥ وفق القرار الصادر عن هيئة التنفيذ في الرقة على أن يتم حضور المنفذ عليه بعد صدور الإخطار التنفيذي بخمسة أيام.
وإن لم تحضر سوف يتم السير بحقك بكافة الإجراءات القانونية.
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

....

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس: /١١٤٨/ ٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: أحمد الناجي
والجهة المدعى عليها: ثاني شريدة
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة :٢٠٢٥/١٢/١١
ديوان العدالة الاجتماعية بالطبقة.

....

سند تبليغ بالصحف الرسمية صادر عن هيئة ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة.
بالدعوى أساس /٣٢٧/ قرار /١٤٤٣/ لعلم ٢٠٢٥
الجهة طالب التبليغ: أحمد جمال حمد الإسماعيل بن علي
الجهة المطلوب تبليغها: أسمائهم مرفقة بالقرار
خلاصة الحكم: "-"
مرفقة صورة عن القرار.
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

....

مذكرة إخطار
رقم الأساس /٣٠٣٥/ ٢٠٢٥م
السيد: أحمد صبحي إسماعيل بن سالم
الحضور الى ديوان العدالة الاجتماعي في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/١٠
للنظر في الدعوى التي أقامها: عبد الرحمن الأحمد بن حمود
بطلب: نزع يد وفوات منفعة
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجرى بحقك الإجراءات القانونية.

....

العدالة الاجتماعية في الحسكة

مذكرة دعوى
رقم الأساس: ١٠٠٧ / ٢٠٢٥
المطلوب تبليغه: إسراء محمد العبد الله
عليك دعوى مقامة من قبل المدعي: خضراوي أحمد الخلف بتاريخ ٢٠٢٥/١٢/١٦
بخصوص تثبيت بيع سيارة نوع: هونداي رقم اللوحة: ٧٠٠٢٤٦ الحسكة اللون: أصفر
في حال عدم حضورك يتم التبليغ عن طريق الجريدة الرسمية إلا إنه إذا لم يحضر يتقرر غيابه والسير بحقه بمثابة الوجاهي.

....

مذكرة تبليغ
رقم الأساس /٦١٥/ ٢٠٢٥م
السيد: جمال حسن محمد العبد الله
الحضور الى ديوان العدالة الاجتماعي في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/١٠
للنظر في الدعوى التي أقامها: هوزان الشعب
بطلب: تصفية تركة
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجرى بحقك الإجراءات القانونية.

....

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: / ١١٥٥ /٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: جوان مراد
والجهة المدعى عليها: عبد الرحمن الخطيب
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١١
ديوان العدالة الاجتماعية بالطبقة.

....

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: /١١٩٠ /٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: حسين سيدو
والجهة المدعى عليها: عبد الرحمن حنان أوسو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١١
ديوان العدالة الاجتماعية بالطبقة.

....

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: /١٢٠٧ /٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: خالد الناصر
والجهة المدعى عليها: نائل ديركو
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١١
ديوان العدالة الاجتماعية بالطبقة.

....

مذكرة إخطار
رقم الأساس /٣٤٥٣/ ٢٠٢٥م
السيد: خالد فياض جمو
الحضور إلى ديوان العدالة الاجتماعي في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء ٢٠٢٥/١٢/٩
للنظر في الدعوى التي أقامتها: ليندا غسان العوض
بطلب: تفريق
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجرى بحقك الإجراءات القانونية.

....

سند تبليغ بالصحف الرسمية صادر عن هيئة ديوان العدالة الاجتماعية في الرقة.
بالدعوى أساس /١٥٣٥/ قرار ٢٨١٠/ لعام ٢٠٢٥
الجهة طالب التبليغ: ختام الفقير بنت عبد
الجهة المطلوب تبليغها: شادي محمود أحمد السوري
خلاصة الحكم: "-"
مرفقة صورة عن القرار.
خلال مدة أقصاها /١٥/ يوماً من تاريخ النشر في الجريدة.

....

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس: / ١١٥٧ /٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: رشيدة محمد
والجهة المدعى عليها: نواف نواف
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١١
ديوان العدالة الاجتماعية بالطبقة.

....

مذكرة إخطار
رقم الأساس /٣١٠/ ٢٠٢٥م
السيد: عبد العزيز الإسماعيل بن علي- تمام الإسماعيل بنت عبد الفتاح- بيداء الإسماعيل بنت عبد الفتاح- وحيدة الإسماعيل بنت حمد- أميرة الإسماعيل بنت حمد- أمينة الإسماعيل بنت حمد- نجاح الإسماعيل بنت حمد- ناهد الإسماعيل بنت حمد- فخرية الإسماعيل بنت علي- نورية الإسماعيل بنت علي- أحمد جمال الإسماعيل بن علي- عبد اللطيف الإسماعيل بن علي- تركية الإسماعيل بنت علي- شيماء الإسماعيل بنت عبد الفتاح- عائشة الإسماعيل بنت علي- فاطمة الإسماعيل بنت علي - بشار الإسماعيل بن عبد السلام- عمار الإسماعيل بن عبد السلام- بشرى الإسماعيل بنت عبد السلام- منار الإسماعيل بنت عبد السلام- هنادي الإسماعيل بنت عبد السلام- بنان الإسماعيل بنت عبد السلام - أحمد سويد زوج براءة الإسماعيل بنت عبد السلام- بشر سويد بن احمد (ابن براء الإسماعيل بنت عبد السلام- السيد كرم سويد بن أحمد (بن براء الإسماعيل بنت عبد السلام) - هشام الإسماعيل بن عبد الفتاح - مريم الحجوان بنت نجم (زوجة عبد الفتاح الإسماعيل بن حمد)- همام الإسماعيل بن عبد الفتاح.
الحضور الى ديوان العدالة الاجتماعي في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/١٠
للنظر في الدعوى التي أقامتها: صباح الإسماعيل بنت حمد
بطلب: تصفية تركة
وإن لم تحضر في الموعد المحدد ستجرى بحقك الإجراءات القانونية.

....

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: / ١٠٩٢ /٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: عبد جاسم الجاسم
والجهة المدعى عليها: ناديا محمود جنيدي
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١١
ديوان العدالة الاجتماعية بالطبقة.

....

إلى المكتب الإعلامي في الرقة
تقرر لدينا في الدعوى رقم/٣٣٥/ تبليغ المدعى عليه
طالب التبليغ: علي العلي بن محمد
المطلوب تبليغه: سليمان عبد الله بن عبد الله
تدعوك هيئة المخاصمة للحضور إلى جلسة المحاكمة الجارية في يوم الاثنين ٢٠٢٥/١٢/٨
وإن لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك ستجرى بحقك المعاملة القانونية.

....

أساس /٢٠٢/ ٢٠٢٥م
الجهة طالبة التبليغ: عماد محمد أمين عمر
الجهة المطلوب تبليغها: علي محمد أمين عمر
بالدعوى: خلاف على عقار
وإن ديوان العدالة في كركي لكي يدعوك لحضور الجلسة يوم الخميس الواقع في ٢٠٢٥/١٢/١١م
بطلب: خلاف على عقار
فيلزم الحضور شخصياً" أو وكيلاً" عنك وإلا ستجري بحقك الإجراءات القانونية اللازمة.

....

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس: /١١٨٥ /٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: فطيم الصياح
والجهة المدعى عليها: محمود المحمود- محمد الصغير
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١١
ديوان العدالة الاجتماعية بالطبقة.

....

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: /١١٩١ /٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: فيصل المحمد
والجهة المدعى عليها: محمد المحمد
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١١
ديوان العدالة الاجتماعية بالطبقة.

....

مذكرة إخطار
دعوى رقم أساس: / ١١١٩ /٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: محمد إبراهيم العبد
والجهة المدعى عليها: فواز المحمد الخلف
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١١
ديوان العدالة الاجتماعية بالطبقة.

....

مذكرة دعوى
دعوى رقم أساس: /١١٧٦ /٢٠٢٥م
المقامة بين الجهة المدعية: مصطفى معمو
والجهة المدعى عليها: محمد حسن علي
بدعوى: تثبيت بيع سيارة
تاريخ الجلسة: ٢٠٢٥/١٢/١١
ديوان العدالة الاجتماعية بالطبقة.

....

ديوان العدالة الاجتماعية في قامشلو
ص: ١١٠١
التاريخ ٢٠٢٥/١١/٢٣م
مذكرة دعوى عن طريق الصحف
الغرفة الثانية
طالب التبليغ: وليد محمد أحمد .
المطلوب تبليغه: سيبان أيكان محمد
موضوع الدعوى: طلب مبلغ
نظراً لجهالة عنوانكم تقرر لديوان العدالة تبليغك عن طريق الصحف لحضور جلسة المحاكمة يوم الأربعاء ٢٠٢٥/١٢/١٠م
في الدعوى أساس/٦٩٧/ لعام ٢٠٢٥م المنظور أمام هيئة العدالة في قامشلو /الغرفة الثانية / وإذا لم تحضر أو ترسل وكيلاً عنك ستجري بحقك الإجراءات القانونية.

....

مذكرة دعوى
رقم الاساس /٢٩٠٢/ ٢٠٢٥م
السيد: ياسر راشد العبد الله
الحضور الى ديوان العدالة الاجتماعي في الرقة الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٢٠٢٥/١٢/٧
للنظر في الدعوى التي أقامتها: رغد الظاهر
بطلب: تفريق
وإن لم تحضر في الموعد المحدد. ستُجرى بحقك الإجراءات القانونية.

إحصائيات وأرقام من دوري الدرجة الأولى للرجال لكرة القدم في الإقليم

روناهي/ قامشلو ـ اختُتمت منافسات دوري الرجال للأندية لكرة القدم في إقليم شمال وشرق سوريا بنسخته الأولى، وتوّج باللقب نادي الشمال من مدينة الرقة، بعد منافسة كبيرة بينه وبين نادي سردم حتى اللحظات الأخيرة من هذا الدوري، والذي سننشر البعض من أهم الإحصائيات والأرقام منه.

ومع نهاية منافسات دوري الدرجة الأولى للرجال الذي شهد ٢٢ جولة على مدار حوالي ستة أشهر على ملاعب مقاطعات الرقة ودير الزور والطبقة والجزيرة، وقمنا بعملية إحصاء وجمع بعض المعلومات الهامة عن هذا الدوري الذي كان مثيراً للجدل حتى اللحظات الأخيرة منه والذي سوف نسرد ما تخلله عبر بانوراما العام ٢٠٢٥، وسنكتفي حالياً ببعض الإحصائيات والأرقام وبعض المعلومات أيضاً.

من ناحية الأهداف التي سجلت بحسب نتائج الدوري فقد شهد تسجيل ٣٦٩ هدفاً.

أكثر ناديٍ سجل أهدافاً كان بطل الدوري نادي الشمال ٧٤ هدفاً.

أكثر نادي تلقى مرماه للأهداف كان نادي الجزيرة أبو حردوب ودخل شباكه ٩٧ هدفاً.

أقل نادي تلقى مرماه أهداف نادي سردم ونالت شباكه عشرة أهداف فقط.

عدد البطاقات الصفراء: ٤٥٩ بطاقة.

أكثر نادي تلقى بطاقات صفراء كان نادي عمال الفرات ونال ٦٢ بطاقة

وأقل نادٍ تلقى بطاقات صفراء كان نادي الصحة ونال ٣٢ بطاقة.

أكثر نادي خسر الجزيرة أبو حردوب وخسر ١٧ مباراة.

أقل نادي فاز الجزيرة أبو حردوب وفاز بمباراة واحدة فقط.

تم تعديل جدول الترتيب للأندية خمس مرات كما التالي:

تعديل بحسب القرارات (٢٩ ـ ٣٠ ـ ٣١ ـ ٥٢ ـ ٥٣).

تم شطب جميع نتائج نادي العربي بعد انسحابه قبل نهاية مرحلة الذهاب بحسب الرقم (٢٤).

أكبر نتيجة في الدوري كانت بفوز الجولة الخامسة إياباً:

ـ الشمال ٥:٠ الجزيرة أبو حردوب ـ ملعب نادي الشمال بالرقة.

المباريات القانونية:

الجولة الأولى: ـ سردم ٣:٠ التربية ـ ملعب سد الشهداء بالحسكة ـ قانونياً لتغيّب الأخير.

الجولة الثامنة ذهاباً:

ـ الشمال ١٠٠ الأسايش ـ ملعب الرقة البلدي ـ من ثم فوز الشمال قانونياً بنتيجة ٣:٠. بعد إشراك الآسايش للاعب مخالف وكان لديه ثلاثة إنذارات.

الجولة التاسعة ذهاباً:

ـ الآسايش ١:١ كوباني ـ ملعب شهداء ١٢ آذار بقامشلو ـ خسارة قانونياً للآسايش بعد الاعتداء على حكم المباراة وإنهائه قبل نهاية الوقت الإضافي بأربعة دقائق.

الجولة الثامنة إياباً:

ـ سردم ٢:٢ سري كانيه ـ ملعب شهداء سد تشرين بالحسكة قانونياً ٣:٠ لسردم بسبب تواجد لاعب معاقب من نادي سري كانيه ضمن سور حرم الملعب.

الجولة الحادية عشر إياباً والأخيرة:

ـ بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٩، أقيمت مباراة (كوباني × الشمال)، بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٧، على أرض ملعب كوباني بمقاطعة الفرات ضمن الأسبوع ٢٢/ بدوري الدرجة الأولى لإقليم شمال وشرق سوريا للأندية بكرة القدم فئة الرجال، وتم طرد /خليل جمال حمو لاعب نادي كوباني بالدقيقة ٨٨/ وذلك بسبب التهديد المباشر للمراقب وطاقم التحكيم وبعدها قام بشد المراقب من قميصه وكرر التهديد وقام بعدها بدفع حكم الساحة وبعدها قام أحمد فياض سيوي لاعب نادي كوباني بضرب حكم الساحة.

وبعدها قام الحكم بإنهاء المباراة، بحسب ما جاء بتقرير المراقب والحكام، وقدّم نادي كوباني كتاباً يوضح فيه ملابسات الأحداث ضمن وبعد المباراة، وتم التحقق من الأحداث التي حصلت في المباراة من قبل اللجنة الفنية لكرة القدم، وذلك باستدعاء طاقم التحكيم والمراقب وإدارة نادي كوباني وإدارة نادي الشمال، ولكن الحكم الرابع فقط لم يحضر.

وتم التأكد من صحة ما جاء بتقرير المراقب والحكام أثناء الاجتماع، وبناءً على ما سبق اجتمعت اللجنة الفنية لكرة القدم وقررت ما يلي:

- حكم الساحة أنهى المباراة بحسب البند /٦ ـ ٧/ من المادة رقم /١١٣/ من اللائحة التأديبية.

- خسارة نادي كوباني (٠:٣) قانونياً بحسب المادة /٨٣/ من اللائحة التأديبية.

ـ حذف ثلاث نقاط من مجموع نقاط نادي كوباني الرياضي بحسب البند /٢٠/ من المادة /٨٣/ من اللائحة التأديبية.

- تثبيت جميع بطاقات والعقوبات التي صدرت بتلك المباراة بحسب المادة /٨٣/من اللائحة التأديبية.

ـ نقل أربع مباريات رسمية متتالية لنادي كوباني الرياضي خارج أرضه بحسب المادة /٢٠/ من المادة /٨٣/ من اللائحة التأديبية.

- توقيف خليل جمال حمو لاعب نادي كوباني الرياضي عام كامل بحسب البند /٧/ من المادة /٨٧/ من اللائحة التأديبية.

ـ توقيف أحمد فياض سيوي لاعب نادي كوباني الرياضي عام كامل بحسب البند /٢٠/من المادة /٨٣/من اللائحة التأديبية وتعديلاتها، وتبدأ فترة العقوبة بتاريخ ٢٠٢٥/١١/٨، وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٦/١١/٧.

وفي حال مرافقة اللاعبين المعاقبين المذكورين سابقاً لأي فريق أو تدخلهم بأمور الفريق أثناء المباراة أو تواجدهم على دكة البدلاء أو ضمن السور الحديدي إن وجد قبل نهاية العقوبة يخسر الفريق (٠:٣) قانونياً بحسب البند /١٢-١٣/ من المادة /٨٣/ من اللائحة التأديبية.

علماً هذه المباراة حددت نتيجتها هوية بطل الدوري والذي كان نادي الشمال، لذلك سردت العقوبات والقرارات التي تلت الأحداث التي حصلت في المباراة.

الجولة الحادية عشر:

آخر جولة وكانت ١١ إياباً و٢٢ من الدوري ككل، آخر مباراة انتهت بفوز نادي سري كانيه على نادي الجزيرة أبو حردوب بنتيجة ٤:٠٦، في المباراة التي أُقيمت على أرضية ملعب شهداء سد تشرين.

ومع نهاية الدوري كان ترتيب الأندية على الشكل التالي:

١ـ الشمال ٤٦ نقطة ٦٠٠،

٢ـ سردم ٤٥ نقطة ٥٥٠،

٣ـ الآسايش٣٣ نقطة ٢٧٠،

٤ـ سري كانيه ٢٤ نقطة ١٠،

٥ـ عمال الفرات ٢٢ نقطة ١٠،

٦ـ كوباني ٢٠ نقطة ٣٠،

٧ـ الصحة ١٩ نقطة ١١٠،

٨ـ برخدان ١٧ نقطة ١٥٠،

٩ـ التربية ١٧ نقطة ٣٦٠،

١٠ـ الجزيرة أبو حردوب ٣ نقاط ٧٦٠.

وكان بتاريخ ٢٠٢٥/٥/٢٣. انطلقت منافسات دوري الدرجة الأولى للرجال بنسخته الأولى في شمال وشرق سوريا لكرة القدم بمشاركة ١١ نادياً؛ الآسايش وسردم وبرخدان من مقاطعة الجزيرة والصحة والتربية من مقاطعة الطبقة والجزيرة أبو حردوب والعربي من مقاطعة دير الزور والشمال وعمال الفرات من مقاطعة الرقة وكوباني من مقاطعة الفرات.

جدير بالذكر الدوري مرَّ بالكثير من الإشكاليات والمشاكل والتجاوزات، وأُصدرت عقوبات بحق أندية ولاعبين، وعدد البطاقات الحمراء والصفراء خير دليل على مدى الخشونة والتجاوزات التي حصلت في الدوري الأول من نوعه على مستوى إقليم شمال وشرق سوريا.

جيهان حسين: لا استقرار في سوريا دون عودة المهجرين قسراً من عفرين لديارهم

قامشلو/ ملاك علي ـ تشهد قضية مُهجّري عفرين تعقيدات متزايدة مع استمرار الانتهاكات وغياب أي أفقٍ لحلّ سياسي يُنهي معاناة آلاف العائلات، التي تعرّضت للتهجير مرتين، وتعيش اليوم ظروفاً إنسانية بالغة الصعوبة، وتتجدد المطالب بعودة آمنة لهم بموجب الاتفاق الذي وقع في العاشر من آذار من العام 2025، بما يضمن الاستقرار لسوريا.

وبعد التهجير القسري من مدينة عفرين عام ٢٠١٨، واحتلالها من المجموعات الموالية لتركيا؛ أعيد السيناريو نفسه من جديد بعد بدء مرتزقة الاحتلال التركي مهاجمة العديد من المدن بالشهباء، والتي أدت لموجة تهجير ثانية نحو مقاطعات الرقة والطبقة والجزيرة والفرات.

تهجير ثانٍ ونزوح قسري آخر

ومع تغيب المنظمات الدولية عن القيام بدورها الإنساني وقيام الإدارة الذاتية في شمال وشمال وشرق سوريا بفتح مراكز إيواء لهم، وتأمين المستلزمات اليومية، بالإضافة إلى أعمال رابطة عفرين الاجتماعية، التي أُسِّست في العام ٢٠٢١ والتي تقوم هي الأخرى بمساعدة المهجرين بما يمكن من خلال الإمكانات المتوفرة لديها، يتطلب إنهاء هذه المأساة للمهجرين وخاصةً مع دخولنا فصل الشتاء.

ومن هذا المنطلق فقد شكل اتفاق العاشر من آذار الذي وقع بين القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية مظلوم عبدي ورئيس الحكومة السورية الانتقالية أحمد الشرع ولادة بصيص أمل في قلوب المهجرين للعودة الآمنة لمدينتهم وخروج المحتل التركي ومرتزقته منها، ولكن ما زالت الحكومة الانتقالية تتنصل عن تنفيذ بنود هذا الاتفاق وللمزيد عن واقع المهجرين؛ تحدثت عضوة رابطة عفرين الاجتماعية "جيهان حسين" لصحيفتنا "روناهي"؛

بتلك الصور المؤلمة، وإن الخوف من تكرار التجربة يلاحقهم حتى اليوم".

تؤكد جيهان أن رابطة عفرين الاجتماعية، رغم إمكاناتها المتواضعة؛ تحاول الوقوف إلى جانب المهجّرين بقدر استطاعتها إذ تعمل على تقديم دعم مادي ومعنوي للأهالي في مختلف مجالات حياتهم اليومية، كما نسّقت مع أطباء ومتطوعين لتوفير خدمات طبية مجانية أو منخفضة التكلفة، إضافة إلى المساهمة في تأمين الاحتياجات الأساسية للمهجّرين في المخيمات ومراكز الإيواء؛ "إن الهدف الأساسي للرابطة هو تقليل جزء من العبء الثقيل الذي يرزح تحته الأهالي، خاصة بعد انتقال الكثير منهم من الشهباء إلى مقاطعة الجزيرة بحثاً عن الأمان".

اتفاقية العاشر من آذار.. آمال معلّقة وخيبات متكرّرة

إن ملفّ عودة المهجّرين إلى عفرين يشكّل محوراً أساسياً في اتفاقية العاشر من آذار للعام ٢٠٢٥، التي نصّت على بنود واضحة تتعلق بضمان العودة الآمنة ووقف الانتهاكات، ورغم استقبال الأهالي لهذه الاتفاقية بكثير من الأمل، تشير جيهان إلى أن موقف الحكومة السورية الانتقالية: كان منسحباً ومتنصّلاً، إذ لم تُتخذ أي خطوات فعلية لتنفيذ الالتزامات المعلنة؛ "إن هذا التراجع أسهم في تقويض ثقة الأهالي بالمسار السياسي وأحدث حالة إحباط واسعة داخل المجتمع الكردي، خصوصاً في ظل غياب العدالة الدولية وصمت المجتمع الدولي".

وتضيف؛ إن "الوجوه تغيرت ولكن السياسة نفسها"، وإن "ممارسات الحكومة السورية الانتقالية لا تختلف كثيراً عن سياسات النظام السوري، فيما يتعلق بإقصاء الشعوب غير العربية وانتهاك حقوقهم، وتؤكد أن آلاف العائلات الكردية من "عفرين وسري كانيه، وكري سبي/ تل أبيض" ما زالت تنتظر تدخلاً دولياً جدّياً يضمن تنفيذ الاتفاقيات وفرض إجراءات ملزمة تؤمّن عودتهم، إلا أن الواقع، كما يشير إلى مزيد من التهميش والتضييق وتشير إلى أن الانتهاكات داخل عفرين لم تتوقف منذ الاحتلال، حتى بحق العائلات التي عادت إلى منازلها.

وفيما تستند تقارير محلية إلى وجود حواجز تتبع لمرتزقة تركيا على مداخل القرى، وتنفذ عمليات اعتقال دون أي سند قانوني، بينما يبقى مصير العديد من الشبان مجهولاً، كما تتكرّر حالات الخطف والابتزاز وتخريب المنازل وفرض الإتاوات على المزارعين خلال موسم الزيتون، حيث لا يحصل بعضهم على أكثر من ربع محصوله، وترى جيهان أن هذه الممارسات تأتي ضمن سياسة تغيير ديمغرافي منهجة تهدف إلى دفع السكان الأصليين إلى المغادرة وتوطين مستوطنين جدد مكانهم.

وفي واقع معقّد يتخلله التهجير وفقدان الأمان، تواصل العائلات الكردية من عفرين وسري كانيه وكري/ تل أبيض رفع صوتها أملاً في تدخل دولي يعيد لها حقوقها، ويضمن عودتها إلى ديارها بكرامة، فالوقائع على الأرض تشير إلى مسار مغاير؛ لأن آلاف العائلات ما زالت تنتظر خطوات جدية وملزمة من المجتمع الدولي، لتنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بعودتهم، إلا أن ما يحدث فعلياً يشير إلى مزيد من التضييق بدل الانفراج.

واقع مثقّل بالمآسي

وترى جيهان أن غياب المساءلة الدولية ساعد في استمرار الانتهاكات، وأن بعض الدول التي تمارس انتهاكات بحق الشعوب، يجب أن تُتخذ بحقها إجراءات عقابية، بما في ذلك تجميد عضويتها في الأمم المتحدة؛ "إن ما يحدث في عفرين وسري كانيه وكري سبي: هو نكسة تاريخية لحقوق الشعوب ومبدأ تقرير المصير، وأن بناء نظام سياسي لا مركزي هو السبيل الوحيد لحماية الشعوب المتعددة في سوريا، وضمان حقوقهم ومنع تكرار الانتهاكات".

وفي ختام حديثها على استقرار وأمن سوريا، تقول عضوة رابطة عفرين الاجتماعية "جيهان حسين"؛ "إن الأزمة السورية لن تحل دون حل قضية المهجّرين، وإن عودة الأهالي إلى منازلهم بشكل آمن ومضمون، ركيزة أساسية لأي تسوية سياسية مستقبلية، ندعو المجتمع الدولي إلى كسر حالة الصمت والعمل على توفير ضمانات حقيقية للعودة الآمنة".

القائد عبد الله أوجلان: تحقيق السلام أساسه الحوار والتفاوض الديمقراطي

مركز الأخبار ـ انطلقت أعمال الكونفرانس الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي، الذي ينظّمه حزب المساواة وديمقراطية الشعوب، وذلك في مركز جم كاراجا الثقافي بمنطقة باكيركوي في إسطنبول، حيث تستمر فعاليته، ليومين.

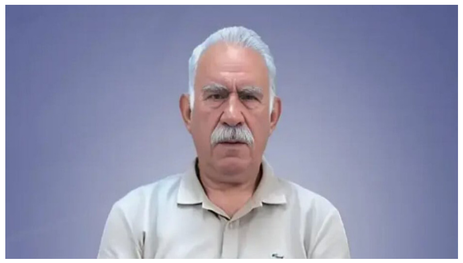

ويشارك في المؤتمر نخبة من المثقفين والسياسيين من كردستان وتركيا والعديد من دول العالم، بالإضافة إلى حضور الرئاسة المشتركة لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب. تؤجّر بكرهان وتولاي حاكر أوغلاري، إلى جانب مئات الشخصيات الفكرية والسياسية.

افتُتِح المؤتمر بكلمات لكلٍّ من تولاي حاكر أوغلاري وتؤجّر بكرهان. وبعد كلمة الرئاسة المشتركة للحزب، قرأ ويسي أكتاش الرسالة الموجّهة من القائد عبد الله أوجلان، إلى المؤتمر جاء في نص الرسالة:

«أيها المفكرون والأصدقاء والمندوبون الأعزاء وجميع الذين ما زالوا يؤمنون بالاشتراكية؛ أخاطبكم في وقت استؤنفت فيه المفاوضات مع الدولة في جزيرة إمرالي، في ظل ظروف ٢٦ عاماً من العزلة، سعياً إلى السلام ومجتمع ديمقراطي وحل القضية الكردية في تركيا. إنه لأمر هام للغاية بالنسبة لي أن أتحدث إليكم اليوم في كونفرانس «السلام والمجتمع الديمقراطي» الدولي حول إعادة بناء الاشتراكية».

وتابع: «ككرد، أكملنا نضال حزب العمال الكردستاني من أجل الوجود والكرامة، والذي دام ٥٢ عاماً، ودخلنا الآن في عصر سيتم فيه إعادة بناء جمهورية ديمقراطية ومجتمع ديمقراطي».

وأوضح: «لقد نقّد حزب العمال الكردستاني، مهمته التاريخية من خلال ضمان الوجود الوطني للشعب الكردي. وفي الوقت نفسه كشف عن تعثر اشتراكية الدولة القومية، حيث ظهرت الاشتراكية في القرن العشرين كخطوة ثورية سلبية، لكنها فشلت في ملء الفراغ في أعوام التسعينيات، عندما كان معظم الناس يهربون من الاشتراكية. قلت: «الإصرار على الاشتراكية الأصلية الكيماوية والذرية قادرة على تدمير الكوكب. وبخرب الغلاف الجوي وينهب الموارد الطبيعية للأرض. ما يؤدي إلى نهاية البشرية. ومن الواجبات الدولية الأساسية أن نقدم للبشرية خليلاً جديداً للرأسمالية في ضوء هذه الحقيقة».

وأردف: «يجب دراسة تاريخ المضطهدين من منظور الكومونات، وهي كيان دفاعي ذاتي يسبق الطبقات، يتطلب هذا منظوراً تاريخياً يرى في القبائل الأولى بداية الكومونات. ويمتد إلى الطبقة التي نسميها اليوم البروليتاريا، أو تمتد إلى جميع الشعوب المضطهدة. على هذا الأساس، نقول إن التاريخ لا يقتصر على الصراع الطبقي، بل يشمله أيضاً. ومن الأصح قراءة التاريخ كعملية تفاعل وصراع بين التطور المجتمعي والمناهض للمجتمع الذي يعود تاريخه إلى حوالي ٣٠،٠٠٠ عام».

وأكد: «استناداً إلى التحليلات النظرية التي قدمتها، سوف يعزز المناقشات المهمة التي ستساهم في فهم جديد للبرنامج السياسي والتنظيم السياسي والطريقة الأساسية في هذه العملية هي المادية الديالكتيكية. ولكن، يجب تجاوز فنات الديالكتيك الكلاسيكي. يجب أن ننظر إلى التناقضات ليس كأجزاء تدمّر بعضها البعض، بل كظواهر اجتماعية تعزز بعضها بعضاً، لأنه بدون الكومون لا توجد دولة. وبدون البرجوازية لا يوجد بروليتاريا. لهذا السبب، يجب أن نتعامل مع التناقضات ليس من منظور تاريخي مدمّر، بل من منظور تاريخي خُوبلي».

واستطرد: «على الرغم من أن الاشتراكية الحكومية استولت على السلطة، إلا أنها انهارت في نهاية المطاف، من خلال ربط حق الأمم في تقرير المصير بالدولة القومية، أصبح محصوراً ضمن حدود السياسة البرجوازية. مفهوم «الدولة القومية البروليتارية» لم ينتج سوى عقلية الدولة. لقد أوضحت هذه الحقيقة بدقة، اشتراكية الدولة القومية تقود الانسان إلى الفشل. بينما تؤدي اشتراكية المجتمع الديمقراطي إلى النجاح. اليوم هو الوقت المناسب للسير نحو التحرر الديمقراطي على أساس الاشتراكية الديمقراطية».

واختتم القائد عبد الله أوجلان رسالته: «في الواقع، أرى أنّ الاشتراكية الهادفة ينبغي ألا تُبنى على مفهوم الثورة العنيفة، بل على نهج بناء إيجابي ومنظومة وجودية منظّمة. وأن يتحقق ذلك في إطار حوار ديمقراطي. فمن الصعب الاعتقاد بإمكانية بناء الاشتراكية من دون حوار ديمقراطي شامل وعميق. وحتى لو بُنيت فمن الصعب أن تكون دائمة. وقد قال لينين: «لا يمكن بناء الاشتراكية من دون ديمقراطية شاملة ومتطورة». وبهذا الوعي والإيمان. أمل أن يكون اجتماعنا ناجحاً وأقدم لكم تحياتي ومودتي الرفاقية الدائمة».

يجب إنهاء سياسة الإبادة والتعذيب

وشاركت الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا إلهام أحمد، عبر تقنية الفيديو في المؤتمر الدولي للسلام والمجتمع الديمقراطي المنعقد في إسطنبول بكلمة قالت فيها: أن «اجتماعهم معاً من أجل السلام هو عمل في غاية الأهمية. حيث تتمّ مناقشة السلام في تركيا. وهذا مهم جداً. وللقائد عبد الله أوجلان. دور محوري في السلام. وقد اتّخذ هذه الخطوة رغم العزلة وبدأ العمل من أجل السلام».

وتابعت: «كان بودي الحضور. ولكن. يبدو أنّه لا تزال هناك عقبات. يجب خوض الحوار. فهناك العديد من العقبات وتأمل إزالتها. نريد مواصلة عملية السلام هذه بشكل دائم وصحيح حتى نتمكن من تحقيق السلام في تركيا».

وأوضحت: «نريد قيادة عملية تحول ديمقراطي في سوريا. نريد بناء سوريا جديدة مع الجميع. وأن يعيش السوريين معاً في إطار القانون والعدالة. وبحرية وفقاً لأفكارهم ومعتقداتهم. إنّ الاستقرار في سوريا يعني الاستقرار في تركيا. فالسلام والاستقرار هنا سينعكس على تركيا أيضاً».

أشارت: «أثرت أفكار القائد عبد الله أوجلان. على الشعوب في سوريا. إنّ النقاشات المتعلقة بالسلام مهمة جداً. ويجب أن تستمرّ بإرادة وتصميم. لقد انعكست العملية على روج آفا أيضاً. وكان لها تأثير علينا. فللحكومة التركية تأثير على الحكومة السورية. وهناك قنوات تواصل بيننا وبين تركيا».

وبينت: «يجب ألا يبقى القائد عبد الله أوجلان. في عزلة السجن. ورفع العزلة سيكون له تأثير أكبر وأسرع على السلام. ولا يمكن اتّخاذ خطوات سريعة وهو معتقل. عندما يتحقّق السلام. حينها ستترسخ الديمقراطية والاستقرار بين المجتمعات الكردية والتركية والعربية».

وأكّدت: «نريد تبادل الزيارات مع المسؤولين الأتراك. ونحن لسنا مع الحرب. بل مع السلام. ونحن بحاجة إلى حياة تشاركية وديمقراطية. وسنواصل تمسّكنا بالسلام والديمقراطية. بإصرار أكبر من الآن فصاعداً. وعلى الجميع أن يدافعوا ويعملوا من أجل السلام».

واختتمت الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا إلهام أحمد. بتوجيه دعوة للرئيس الأمريكي. دونالد ترامب: «أدعو الرئيس الأمريكي: إنّنا نريد تحقيق سلام دائم في سوريا وتركيا. لذا يجب. رفع الصوت عالياً في مسألة السلام. فقد حان الوقت ليتحمّل الجميع المسؤولية لمنع إراقة الدماء وبكاء الأمهات. لنعمل على جعل السلام هو السائد في المنطقة».

مهرجان أوركيش الثالث يستعد ليوحّد الشعوب بألحانه

قامشلو/ دعاء يوسف ـ بعد ثلاثة أشهر من التحضيرات، تستعد صالة سردم في الحسكة لاحتضان فعاليات مهرجان أوركيش الموسيقي الثالث بمشاركة 23 فرقة، في حدث يؤكد أن الفن قادر على أن يكون لغة تواصل تربط بين الشعوب وتوحّد أحاسيسها بالإيقاع واللحن.

في عرسٍ موسيقي يحتفي بالأصوات والأنغام تنطلق الدورة الثالثة من مهرجان أوركيش الموسيقي الذي يجمع بين الفن والتراث والهوية. وكجسرٍ يوصل شعوب المنطقة بلغة واحدة لا خلاف عليها. وهي الموسيقا. فعلى مدار ثلاثة أيام ستحول صالة سردم في الحسكة إلى فضاء نابض بالإيقاع. فتتلاقى الثقافات وتتعانق الألحان في احتفال يعيد للروح بعضاً من فرحها وسط واقعٍ مثقل بالتحديات.

عرس فني

تحت شعار «بالثقافة الكومينالية نحيا أصوات وألحان الشعوب» تنطلق في الثامن من كانون الأول الجاري فعاليات الدورة الثالثة من مهرجان أوركيش الموسيقي. الذي بات أحد أبرز الفعاليات الفنية في إقليم شمال وشرق سوريا. نظراً لدوره في حفظ التراث الموسيقي وتعزيز حضور الفنون المحلية رغم ظروف الحرب وعدم الاستقرار.

فمنذ دورته الأولى عام ٢٠١٧. شهد المهرجان تطوراً واضحاً في تنظيمه ومحتواه. فالدورة الأولى التي احتضنتها مدينة قامشلو جمعت نحو ٣٨ فرقة موسيقية من مختلف مدن وبلدات الإقليم. وكانت خطوة أولى لإظهار تعدد لغات وموسيقا المكوّنات الثقافية وإحياء الذاكرة الفنية في المنطقة. أمّا الدورة الثانية. فعادت بعد غياب خمس سنوات. وأقيمت في مركز محمد شيخو للثقافة والفن على مدى ستة أيام بمشاركة تتراوح بين ٢٣ فرقة.

التحضيرات

المهرجان لم يكن فعالية فنية فقط. بل مساحة لإعادة ترميم العلاقة بين الإنسان وتراثه. وهذا ما يؤكده عضو استديو ولات «بيكس داري»: «بدأت التحضيرات قبل ثلاثة أشهر. وواجهنا العديد من الصعوبات. من بينها العدد الكبير للفرق في الإقليم. والمتابعة والإشراف عليها. واختيار تلك التي استوفت شروط المشاركة».

ويذكر أن اللجنة التحضيرية كانت قد اشترطت على المشاركين والفرق المشاركة ما يلي:

ـ يحق لجميع الفرق الموسيقية من مختلف مناطق شمال وشرق سوريا وكذلك من أي بلد آخر وبأي لغة كانت المشاركة في مهرجان أوركيش.

ـ يجب ألا يقل عدد أعضاء كل فرقة مشاركة في المهرجان عن خمسة أشخاص وألا يزيد العدد عن اثني عشر شخصاً (بما في ذلك العازفون على الآلات الموسيقية).

ـ يمكن لشخص واحد أو أكثر ضمن كل فرقة أن يشارك كعازف منفرد (صوتاً أو آلة موسيقية) لكن المشاركة ستكون باسم الفرقة فقط. ويجب أن يكون لكل فرقة اسمها الخاص.

ـ يتراوح كل عرض موسيقي على المسرح بين عشر دقائق إلى عشرين دقيقة.

ـ يجب على كل فرقة تأليف أغنية جديدة واحدة على الأقل بالإضافة إلى تقديم توزيع موسيقي جديد (تفسير حديث) لأغنية قديمة لثراء مختلف.

ـ إذا لم تتجاوز الفرقة الحد الزمني المحدد ٢٠ دقيقة. يسمح لها بأداء أغنيتين جديدتين إضافيتين.

ـ يجب إرسال كلمات الأغنية إلى لجان التقديم خلال الفترة الممتدة من ٢٠/٩/ ٢٠٢٥ـ ١٠/١٠/ ٢٠٢٥.

ـ على كل فرقة أن تختار في أغانيها الجديدة ما يرتبط بتراث أو موسيقى منطقتها أو مدينتها وبفضل ألا تكون هذه الأغنية. معروفة جداً.

ـ ستكون لجنة التقييم هي نفسها لجنة المتابعة وستباشر أعمالها اعتباراً من ٢٠/١٠/ ٢٠٢٥.

ـ سيعتمد التقييم على أربع نقاط أساسية: كلمات الأغنية ـ ولحن الأغنية ـ والتوزيع الموسيقي ـ والأداء الفني.

ـ ستقام فعاليات المهرجان بتاريخ ٨ ـ ٩ ـ ١٠/١٢/ ٢٠٢٥.

ـ تتولى لجنة التقييم والمراقبة البث في قبول مشاركة الفرق في المهرجان بعد خضوعها للاختبار.

ـ على كل فرقة أن تحضر المهرجان بزيها الفلكلوري الخاص.

ـ في ختام المهرجان تسجل الأغاني المقبولة لألبوم رسمي. باسم أوركيش في استوديو.

ـ يمكن للفرقة إذا رغبت أن تشارك بلوحة موسيقية خاصة.

أيام محدودة مقارنة مع الدورات السابقة

جاءت النسخة الأولى من المهرجان بتسعة أيام على التوالي. من ٢٣ إلى ٣١. فيما قل عدد أيام المهرجان في الدورة الثانية إلى ستة أيام. وتأتي الدورة الثالثة بثلاثة أيام فقط. فيما يخص سبب تقليص عدد أيام المهرجان أوضح داري: "بعد نقاشات جادة اتّفق على أن تكون ثلاثة أيام مدة مناسبة. فكل فرقة لها ٢٠ دقيقة فقط. وبذلك يمكن تقديم برنامج غني من دون إرهاق الحضور أو فقدان تركيز الجمهور".

أما عن الرسالة الفنية لهذه الدورة. فنوه داري. إلى المهرجان يحمل هدفاً أبعد من تقديم العروض فقط: "نريد الحفاظ على الفن الملتزم. وعلى الأصالة. ونستخدم الموسيقا للتواصل بين كل شعوب المجتمع السوري. ولإرسال رسائل المحبة والسلام والعيش المشترك".

ويضيف: "إن المهرجان يراهن على قوة الفن في التأثير على الرأي العام ونشر القيم الأخلاقية السامية". معتبراً أن الموسيقا قادرة على مداواة ما خلّفته الحروب من جراح وكراهية بين الشعوب المختلفة.

برنامج المهرجان

وفي سياق التحضيرات للدورة الثالثة. من المقرر انطلاق المهرجان في الثامن من كانون الأول الجاري ويستمر على مدار ثلاثة أيام متواصلة. مع مشاركة ٢٣ فرقة من مناطق مختلفة من إقليم شمال وشرق سوريا وخارجها.

في اليوم الأول تشارك سبع فرق: "الفنانة جندا كينجو من كوباني. وفرقة بوتان من قامشلو. وفرقة الشهيد أسمر التابعة لهلال زيرين من كوباني. وفرقة دفات الفرات من الرقة. وفرقة الشهيد خبات من تربه سبيه. وفرقة الشهيدة هيفا التابعة لهلال زيرين من عفرين. وفرقة سردم من الحسكة".

كما تشارك في اليوم الثاني فرقة سايات نوفا من الشعب الأرمني. وفرقة فيجين التابعة لهلال زيرين من حلب. وفرقة روج من زاخو. وفرقة تولهلدان من الحسكة. وفرقة هيلين جودي من هلال زيرين في الرقة. وفرقة أكري من عامودا. وفرقة شورش من تل تمر. وفرقة دليلا التابعة لهلال زيرين من عامودا. وفرقة ميد ميوزك. الرقة. وفرقة آكري من عامودا. وفرقة في التأثير على الرأي العام ونشر القيم الأخلاقية السامية". معتبراً أن الموسيقا قادرة على مداواة ما خلّفته الحروب من جراح وكراهية بين الشعوب المختلفة.

برنامج المهرجان

وفي سياق التحضيرات للدورة الثالثة. من المقرر انطلاق المهرجان في الثامن من كانون الأول الجاري ويستمر على مدار ثلاثة أيام متواصلة. مع مشاركة ٢٣ فرقة من مناطق مختلفة من إقليم شمال وشرق سوريا وخارجها.

في اليوم الأول تشارك سبع فرق: "الفنانة جندا كينجو من كوباني. وفرقة بوتان من قامشلو. وفرقة الشهيد أسمر التابعة لهلال زيرين من كوباني. وفرقة دفات الفرات من الرقة. وفرقة الشهيد خبات من تربه سبيه. وفرقة الشهيدة هيفا التابعة لهلال زيرين من عفرين. وفرقة سردم من الحسكة".

كما تشارك في اليوم الثاني فرقة سايات نوفا من الشعب الأرمني. وفرقة فيجين التابعة لهلال زيرين من حلب. وفرقة روج من زاخو. وفرقة تولهلدان من الحسكة. وفرقة هيلين جودي من هلال زيرين في الرقة. وفرقة آكري من عامودا. وفرقة شورش من تل تمر. وفرقة دليلا التابعة لهلال زيرين من عامودا. وفرقة ميد ميوزك.

ويشهد اليوم الثالث عروض فرق جيفارا من كوباني. وفرقة ألفترنا التابعة لهلال زيرين من ديرك. وفرقة ميرزو من شنكال. وفرقة درة الفرات من الطبقة. وفرقة كرستيرك التابعة لهلال زيرين من الحسكة. وفرقة روج من دريكيش. وفرقة دليلا التابعة لهلال زيرين من عامودا. وفرقة ميد ميوزك.

ويذكر أن الموسيقار مالك الجندلي من مدينة حمص وهو عازف بيانو وموسيقار مولود في ألمانيا عام ١٩٧٢.

إلغاء حفل لموسيقار سوري في حمص

مركز الأخبار ـ أعلن الموسيقار السوري مالك جندلي عن إلغاء الحفل الذي كان من المقرر أقامته في حمص. تحت اسم "سيمفونية سلام" في سوريا.

وقبل خمس ساعات فقط من موعد سفره إلى سوريا. تلقى إشعاراً بإلغاء الحفلة الفنية الذي كان سيقيمها في موطنه "حمص" بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لسقوط نظام البعث المصادف في الثامن من كانون الأول الجاري.

وأثار هذا القرار جدلاً واسعاً بين السوريين على وسائل التواصل الافتراضي. سائلين عن سبب الإلغاء. حيث كان من المفترض أن يعزف جندلي في ساحة الساعة بمدينة حمص أولاً. ثم ينتقل العرض إلى المركز الثقافي بدمشق وبعدها المشاركة في إمسيتين في دار الأوبرا بدمشق. وبعد إعلام الموسيقار عن إلغاء الحفلة في حمص من المحافظة في الساحة. والاكتفاء بالعزف في المركز الثقافي بدمشق. قرر الجندلي إلغاء مشروعه.

وعلق الجندلي على ذلك عبر منشورٍ شاركه على حسابه بموقع إكس "إيماناً بحقي وواجبي في مصارحة الجمهور. وحرصاً على توضيح ما جرى بخصوص جولة سيمفونية سورية من أجل السلام أود أن أوضح ما يلي: كانت الحفلة مقررة في الأصل بعدة مدن. ثم جرى الاتفاق مع الجهات الرسمية المعنية وعلى رأسها وزارة الثقافة على تركيزها في محطتين رئيستين: حمص ودمشق".

ووصف تبريرات الجهة المعنية بإلغائها للحفلة الموسيقية أنها متبدّلة.

وذكر الموسيقار السوري أن حفل الساحة بحمص لم يكن مجرد فعالية عادية. "كان مصمماً خصيصاً لتقديم مقاطع موسيقية تتفاعل مع ذاكرة المكان. فيما كانت الحفلات داخل القاعات مخصصة لتقديم العمل السيمفوني كاملاً".

وأشار جندلي إلى أن إلغاء الفعالية في الساحة يعني "إلغاء الصيغة الأساسية التي وُلد من أجلها المشروع. وليس مجرد نقل مكان الحفل".

وقال: "بعد إبلاغي الإلغاء في اللحظة الأخيرة وتقديم تفسيرات متغيرة. طُرحت علي خيارات كتعديل التوقيت أو الاكتفاء بالمركز الثقافي".

وأوضح: "هذه التغييرات المفاجئة تشكل انحرافاً جوهرياً عن روح الاتفاق والمشروع. لذلك اضطررت للاعتذار عن السفر وعدم المضي في الجولة بعد أن فقدت ركائزها الرمزية والفنية الأساسية".

وعبر الموسيقار السوري مالك جندلي عن استعداده لإعادة النظر في الجولة متى توفرت الظروف التي "تحترم تلك الرسالة".

وحتى إعداد الخبر لم توضح وزارة الثقافة التابعة للحكومة السورية الانتقالية سبب إلغائها لحفل الموسيقار مالك جندلي.

ويذكر أن الموسيقار مالك الجندلي من مدينة حمص وهو عازف بيانو وموسيقار مولود في ألمانيا عام ١٩٧٢.

حملة نظافة عامة في الشدادي

الشدادي/ حسام الدخيل ـ انطلقت صباح السبت السادس من شهر كانون الأول الجاري في مدينة الشدادي جنوب الحسكة حملة نظافة. بمبادرة لحزب الاتحاد الديمقراطي. ومشاركة عدد من المؤسسات واللجان المدنية.

وأوضح الإداري في حزب الاتحاد الديمقراطي. عودة الحسين: "تهدف من خلال هذه المبادرة إلى الحفاظ على نظافة المدينة وتعزيز ثقافة العمل المشترك بين جميع شعوب المجتمع".

وأكد: إن "الحملة لا تقتصر على إزالة النفايات وحسين المشهد العام فقط. بل تسعى أيضاً إلى إرساء نمط عمل تفاعلي بين المواطنين والمؤسسات".

كما أشار أحد القائمين على المبادرة إلى أن أهمية الحملة تتجاوز الجانب الخدمي المباشر لتشمل البعد الاجتماعي. وقال: "نريد ترسيخ روح التعاون والمسؤولية المشتركة تجاه البيئة الأهالي واستعدادهم للقيام بدور فعّال في حسين مدينتهم".

ونوّه: "هناك حملات مشابهة سنقوم بها. سيكون لها أثر في دعم الجهود الرامية إلى توفير بيئة صحية وحسين جودة الحياة في الشدادي".

وشهدت الحملة مشاركة كبيرة من الأهالي والفعاليات المحلية. حيث انضم العشرات إلى فرق التنظيف في الشوارع العامة والساحات والحدائق.

وأعرب المشاركون عن تقديرهم لمثل هذه المبادرات. مشيرين إلى أنها تعزز الشعور بالانتماء وتدفع نحو حسين الواقع الخدمي والصحي في المدينة. خصوصاً في ظل التحديات البيئية والخدمية التي تشهدها المنطقة.

تأتي هذه الحملة ضمن سلسلة مبادرات تنفذها مؤسسات المجتمع المدني. والأطراف السياسية في شمال وشرق سوريا. بهدف تعزيز التنمية المستدامة وحسين الخدمات العامة.

ويؤكد القائمون عليها أن استمرار هذه الأنشطة. إلى جانب دعم المجتمع المحلي. سيُسهم في حقيق نتائج ملموسة على مستوى النظافة والوعي البيئي وتطوير الخدمات الحضرية في الشدادي ومحيطها.

الانتقال من استهدافِ الآمنين إلى تأمينِ المتظاهرين

بدرخان نوري

ما بين مشهد أعمال العنف والإعدامات الميدانيّة التي استهدفت مدنيين آمنين في المنازل والشوارع والحقول في السابع من آذار، ومشهد المظاهرات السلميّة التي شهدتها مدن وبلدات الساحل السوريّ مفارقة كبيرةٌ، والقضية لا تتعلق بقبول سلطات دمشق بالتظاهر ضد سياساتها، واستعدادها لتسمع المطالبة بالفيدراليّة والإفراج عن المعتقلين؛ الأمر الذي يطرح السؤالَ حول المتغيّر في نهج السلطات الأمنيّة ومن ورائها الحكومة السورية الانتقالية.

حماية المظاهرات السلميّة

شهدت مدن وبلدات الساحل والمنطقة الوسطى الثلاثاء ٢٠٢٥/١١/٢٥، حراكاً شعبيّاً كان الأبرز من نوعه منذ سقوط النظام السوريّ البائد في كانون الأول ٢٠٢٤، وجاء التظاهر استجابةً لدعوة «المجلس الإسلاميّ العلويّ الأعلى» وحمل عناوين سياسيّة وأمنية كبيرةً تراوحت بين المطالبة بالحماية من «الاستهداف الطائفيّ» والدعوة الصريحة للفيدراليّة واللامركزيّة السياسية إضافةً إلى مطالب العدالة الانتقالية والإفراج عن المعتقلين وضبط السلاح المنفلت، ليُوضعَ المشهدُ السوريّ بذلك على عتبةِ مرحلةٍ جديدةٍ تتداخلُ فيه المخاوفُ الوجوديّةُ بتعقيداتِ الحساباتِ السياسيّة.

على مدى أشهر؛ كان التوتر يتعاملُ تحت الرماد، حتى وقعت جريمة القتل في بلدة «زيدل» بريف حمص في ٢٠٢٥/١١/٢٣، وراح ضحيتها رجل وزوجته وكتبت على جدار المنزل عبارة طائفيّة بالدم وأحرقت جثة الزوجة، فاشتعلت الشرارة التي فجّرت غضبَ الأهالي وهاجموا أحياء العلويين، وفيما بادرت وزارة الداخليّة بالحكومة الانتقالية لتوصيف الحادثة "جريمة جنائيّة"، هاجمت مجموعات من قبيلة «بني خالد» في حمص الأحياء ذات الغالبيّة العلويّة وحطمت محالاً تجاريّة وأطلقتِ النار على منازل المدنيين، وأسفرت عن وقوع إصابات. في مشهدٍ آنذر بخطورة تحوّل الصراع السياسيّ إلى صدام مجتمعيّ مباشر، وفي محافظة طرطوس، أظهر مقطع مصوراً تداولته وسائل الإعلام المتابعة «موالين للسلطات السورية» يحاولون تكسير تمثال قائد الثورة السوريّة في الساحل ضد الاحتلال الفرنسي، الشيخ صالح العلي.

في تعليقٍ على الأحداث، أصدر «المجلس الإسلامي العلويّ الأعلى» بياناً حاول فيه احتواء تفجر الموقف في بانياس مع الحفاظ على الزخم السياسي، فوصف المظاهرات بأنّها «انتصار للكلمة على السلاح»، ودعا المتظاهرين للعودة إلى منازلهم «قبل غياب الشمس».

وصرّح المتحدث باسم وزارة الداخليّة بالحكومة الانتقالية لقناة «الإخبارية» السوريّة بأنّ «قوى الأمن الداخليّ أمّنت هذه التجمّعات لمنع أيّ حوادث طارئة تستغلّها الجهات التي تروّج للفوضى»، مجدداً التأكيد على أنّ «الوزارة تحفظ حق التعبير عن الرأي للجميع على أن يكون هذا التعبير تحت سقف القانون، ودون الإخلال بالسلم الأهليّ».

شرعيّة مشروطة وليست مجانية

الحقيقة أنّ إيقاع التظاهر السلميّ فرض نفسه على كامل المشهد، وجاء على مرأى من المجتمع الدوليّ، وكانت حماية الأقليات بنداً ثابتاً في المطالب الدوليّة وأكّدته واشنطن خلال زيارة رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع في ٢٠٢٥/١١/٩، وأكد قرار مجلس الأمن الدوليّ ٢٠٢/١١/٦ على حماية حقوق الإنسان وسلامة العلويين، وفيما بادرت وزارة الداخليّة بالحكومة الانتقالية لتوصيف الحادثة "جريمة جنائيّة"، هاجمت مجموعات من قبيلة «بني خالد» في حمص الأحياء ذات الغالبيّة العلويّة وحطمت محالاً تجاريّة وأطلقتِ النار على منازل المدنيين، وأسفرت عن وقوع إصابات. في مشهدٍ آنذر بخطورة تحوّل الصراع السياسيّ إلى صدام مجتمعيّ مباشر، وفي محافظة طرطوس، أظهر مقطع مصوراً تداولته وسائل الإعلام المتابعة «موالين للسلطات السورية» يحاولون تكسير تمثال قائد الثورة السوريّة في الساحل ضد الاحتلال الفرنسي، الشيخ صالح العلي.

في تعليقٍ على الأحداث، أصدر «المجلس الإسلامي العلويّ الأعلى» بياناً حاول فيه احتواء تفجر الموقف في بانياس مع الحفاظ على الزخم السياسي، فوصف المظاهرات بأنّها «انتصار للكلمة على السلاح»، ودعا المتظاهرين للعودة إلى منازلهم «قبل غياب الشمس».

وصرّح المتحدث باسم وزارة الداخليّة بالحكومة الانتقالية لقناة «الإخبارية» السوريّة بأنّ «قوى الأمن الداخليّ أمّنت هذه التجمّعات لمنع أيّ حوادث طارئة تستغلّها الجهات التي تروّج للفوضى»، مجدداً التأكيد على أنّ «الوزارة تحفظ حق التعبير عن الرأي للجميع على أن يكون هذا التعبير تحت سقف القانون، ودون الإخلال بالسلم الأهليّ».

شرعيّة مشروطة وليست مجانية

الحقيقة أنّ إيقاع التظاهر السلميّ فرض نفسه على كامل المشهد، وجاء على مرأى من المجتمع الدوليّ، وكانت حماية الأقليات بنداً ثابتاً في المطالب الدوليّة وأكّدته واشنطن خلال زيارة رئيس الحكومة الانتقالية أحمد الشرع في ٢٠٢/١١/٦، وأمن السوريين بغضّ النظر عن العرق والدين، إضافةً لكلّ الالتزاماتِ الأخرى تجاه جميع أبناء الشعب السوريّ، وصدر القرار مع الإشارة إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأيّده ١٤ عضواً مع امتناع مندوب الصين.

في مشهدٍ أعاد للأذهان ما جرى في آذار الماضي، واعتبر المتظاهرون أنّ الهجمات الأخيرة لا تنفصل عن سياق الاستهداف الممنهج، لما بات يُعرف محلياً بـ «مقتلة آذار ٢٠٢٥» والتي أودت بحياة أكثر من ١٧٠٠ من المدنيين في ريف اللاذقية وحماة، وما عزز قناعة لدى شريحة واسعة من الطائفة العلوية بأنّ الحلول الأمنية التقليدية قاصرة عن حمايتهم،

واتسمت معظم نقاط التظاهر بطابع السلميّة والانضباط العالي في مدينة حمص وريفها، وريف حماة، ومعظم مناطق طرطوس واللاذقية، شهدت احتجاجات اتسمت بالسلمية المطلقة، فيما شهدت مدينة بانياس وبعض أحياء اللاذقية مظاهر التوتر.

فقد خرجت تظاهرات مضادة مؤيدة للحكومة الانتقاليّة ترفض مطالب الفيدراليّة وتتمسك بمركزيّة الدولة؛ ما أدى إلى احتكاكات مباشرة بين الطرفين وتدّت حالة فوضى وتوتر شديد.

السابع، يعني احتفاظ المجلس لنفسه بصلاحيّة إعادة فرض العقوبات أو اللجوء إلى إجراءات قسريّة بحال عدم التزام سلطات دمشق، وورد في نصّ القرار جملة طويلة من التعهدات التي تعيدُ تعريفَ التزامات الدولة السوريّة، وتشمل المساعدات الإنسانيّة، مكافحة الإرهاب والمُخدرات، العدالة الانتقاليّة، إزالة الأسلحة الكيميائية، والأهم دعم عملية سياسية "يقودها ويملكها السوريون أنفسهم" وحماية حقوق الإنسان لجميع السوريين وسلامتهم وأمنهم بغضّ النظر عن العرق أو الدين. وهذا الربط بين ملفّ عقوبات فرديّة وقائمة التزامات وطنيّة يشير إلى تحوّل في فلسفة العقوبات نفسها من معاقبة الأفراد إلى تحفيز السلوك المؤسسيّ للدولة.

بالمجمل هي مقاربة براغماتيّة تربط بين الالتزام المشروط والرقابة الصارمة، وتعكس عودة متدرجة إلى الوافعيّة البنّاءة في التعامل مع سوريا، بعد سنوات من الجمود بسبب الانقسام بين موسكو وواشنطن. وعقم سياسة العزل الشامل التي لم تُسفر عن استقرارٍ أو تغييرٍ. ووفقاً لذلك يمكن توصيف الحدثِ بأنّه اختبار لدمشق أكثر من إنجاز سياسيّ، وهو آليّة ضبط دون التزام مباشر تتيح لواشنطن المحافظة على الضغط عبر مجلس الأمن دونما حاجة لإجراء عسكريّ.

وأكّدت المنظومة الدوليّة أنّ الشرعيّة ليست منحة مجانيّة بل رهن الالتزام، وفي هذا السياق تماماً جاءت زيارة وفد مُمثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن إلى دمشق الخميس ٢٠٢٥/١٢/٤، وتزامنت مع اكتمال عام على سقوط النظام البائد.

خطوة في ملف الأجانب

وفي سياق تنفيذ سلطات دمشق للالتزاماتها؛ كشفت صحيفة «ذا ناشيونال» في ٢٠٢٥/١٢/٣، أنّ جهاز الاستخبارات العامة في سوريا بدأ العمل على قاعدة بيانات شاملة تخص المسلحين الأجانب داخل سوريا، بغضّ النظر عن الجهة التي يقاتلون معها، ونقلت الصحيفة، عن مصدر أمنيّ أنّ سبب قيام الحكومة الانتقاليّة بهذه الخطوة يعود إلى رغبتها في إظهار صورتها كـ«جهاز مسيطر وواعي» وكسب ثقة واشنطن. فقد تضمنت مباحثات الرئيس الانتقاليّ أحمد الشرع في البيت الأبيض ملفات أمنيّة وسياسيّة أبرزها مكافحة الإرهاب.

وقالت «ذا ناشيونال» إنّ قاعدة البيانات تشمل الأسماء، وأرقام الهواتف، وشبكات العلاقات، بما في ذلك الزوجات والأقارب، في محاولة لرسم صورة أمنيّة كاملة عن حركاتهم ونشاطاتهم، وأوضحت المصادر أنّ هذا الجهد لا يعني بالضرورة اتخاذ إجراءات ضد عناصر منخرطين حالياً في تشكيلات تتبع لوزارة الدفاع في الحكومة الانتقاليّة، بل يهدف إلى رفع كفاءة الأجهزة الأمنيّة وإعادة بناء الثقة مع واشنطن، وقال مصدر إنّ دمشق تسعى إلى إثبات نفسها كشريك «لا غنى عنه» في مجال تبادل المعلومات، في ظل تزايد الضغوط الأمنيّة وعودة نشاط خلايا «داعش».

وكشفت مصادر أخرى لـ«ذا ناشيونال» أن الأسابيع الماضية شهدت ارتفاعاً في مستوى التنسيق الأمنيّ والاستخباراتيّ بين سوريا والولايات المتحدة، ما أسفر عن عمليات مشتركة ضد مستودعات أسلحة في محيط دمشق وجنوب البلاد.

نجاحٌ خارجيّ وفشل داخليّ

وجاءت المداهمات الأخيرة التي استهدفت أكثر من ١٥ موقعاً لمرتزقة «داعش» نتيجة معلومات دقيقة زوّدت بها مخابرات الحكومة الانتقاليّة الجانب الأمريكيّ، وشملت مواقع على امتداد خط يمتد شرقاً من غوطة دمشق حتى بادية الشام إضافة لنقاط قرب السويداء.

وأعلنت القيادة المركزيّة الأمريكيّة «سنتكوم» الأحد ٢٠٢٥/١١/٣٠ تنفيذ عمليات بالتعاون مع وزارة الداخلية السوريّة، أدّت إلى تدمير مخابئ لـ٢٤ و٧٥ تشرين الثاني الماضي، وقالت: إنّ الأسلحة المدمرة تضمنت قذائف ورشاشات، وألغاماً مضادة للدبابات، إضافةً إلى مواد تصنيع متفجرات، وكميات من المُخدرات، ورغم محدوديّة العملية لكنها أول اعترافٍ رسميّ وعلنيّ بالتعاون الأمريكيّ السوريّ، ويبرز نية دمشق بأنّ تصبح شريكاً لواشنطن في مكافحة الإرهاب.

وفي ٢٠٢٥/١١/١٢ أعلنت القيادة المركزيّة الأمريكيّة انضمام سوريا رسمياً "للتحالف الدوليّ" ضد «داعش» الإرهابيّ لتكون الدولة رقم ٩٠ ضمن التحالف.

ولكن المطلوب من دمشق يتجاوز ذلك ببذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بالعناصر المتطرفة التي انضمّت للجيش والقوى الأمنيّة، فقد طالبت واشنطن السلطة الجديدة مباشرة بثمانية شروط للاعتراف بها منها الانضمام إلى «اتفاقيات إبراهام» وإبعاد الفلسطينيين، وكبح جماح «داعش»، وطرد المسلحين الأجانب، وإذ يبدو المطلبُ الأخيرُ صعباً جداً لاعتباراتٍ كثيرة منها رفض بلادهم إعادتهم والتداعيات الخطرة لإبعادهم، أعلن توم باراك، المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا، أنّه بإمكان سلطات دمشق استيعاب نحو ٣٥٠٠ من المسلحين الأجانب في صفوف الجيش، أي توطينهم في سوريا بسبب تعقيدات ملفهم، وتم تشكيلُ اللواء ٨٤، لهذا الغرض وقادته المباشرون من الأجانب.

رفع مشروط للعقوبات

برزت مؤخراً ملامح تحرك تشريعيّ جديد في الكونغرس الأمريكيّ يقوده رئيس لجنة الشؤون الخارجيّة في مجلس النواب الأمريكيّ النائب الجمهوري براين ماست، ويوحي ظاهرها التحرك برمونة تجاه قانون «قيصر» والعقوبات المفروضة على دمشق، لكنّ يتضمن آليّة رقابيّة صارمة قد تجعل من رفع العقوبات اختباراً سياسياً وأمنياً عسيراً للحكومة الانتقالية، وليس مجرد انفراجة اقتصاديّة.

الآليّة التي يتم العمل على صياغتها لرفع العقوبات تتضمن نموذج «العودة التلقائية للعقوبات»، وهو نموذج سبق أن اعتمدته واشنطن في الاتفاق النوويّ الإيرانيّ لعام ٢٠١٥، ويتيح إعادة الفرض الفوريّ للعقوبات إذا ثبت إخلال الطرف المعني بأيّ من الالتزامات المتفق عليها، دون الحاجة للدخول في مشاورات سياسيّة طويلة أو تصويت جديد في الكونغرس، وسبق لوزارة الخزانة الأمريكيّة أن استخدمت أدوات مشابهة في العراق خلال مرحلة ما بعد ٢٠٠٣، عندما ربطت إجراءات تخفيف القيود الماليّة بآليات رقابيّة تتابع حوكمة مؤسسات الدولة، وهذا النموذج يتوافق حالياً مع توجّه واضحٍ داخل أوساط الخزين في الكونغرس.

الآلية قيد الإعداد ستتضمن شروطاً واضحة للتفعيل، تشمل مؤشرات أداء في ملفات حساسة مثل احترام حقوق الإنسان، مكافحة الفساد، التزام الشفافية الماليّة، ومكافحة الإرهاب، إضافةً إلى ضمانات تتعلق بحماية الشعوب بمختلف أديانهم ومعتقداتهم داخل سوريا، وستصبح الشروط معايير تقييم مستمرة تُرفع بموجبها تقارير دورية من الإدارة الأمريكيّة إلى الكونغرس.

نجاحٌ خارجيّ وفشل داخليّ

في تقييم عام لأداء سلطات دمشق أصدرت مجموعة الأزمات الدوليّة في ٢٠٢٥/١١/٢٦ دراسة حديثة حول الوضع في سوريا بعد عام من سقوط النظام السوريّ والاختلالات الأمنيّة الخطيرة التي هزّت مسار الانتقال السياسيّ في البلاد، وأشارت إلى مفارقة عميقة في التجربة السورية الجديدة؛ نجاح خارجيّ لافت مقابل اضطراب داخليّ متزايد.

وذكرت الدراسة تفجّر أزمتين كبيرتين؛ الأولى في الساحل والمناطق الوسطى ذات الكثافة العلويّة، والثانية في السويداء ذات الغالبيّة الدرزيّة، وهاتان الأزمتان لم تكونا مجرد حوادث أمنيّة معزولة، بل عرّضتا واضحاً لأزمة عميقة في النهج الذي تدير به دمشق ملفات الأمن والتمثيل، وإدارة التنوع المجتمعيّ.

وأشارت إلى أنّ النظام الجديد فشل في بناء صيغة شاملة للحكم، وظلّت السلطة الأمنيّة الفعليّة محصورة بيد قيادات ضيّقة من هيئة تحرير الشام، وواجهت دمشق أزمة بنيوية في احتكار القوة، بدمج مجموعات عديدة في الجيش الجديد دون توحيد هياكلها أو ضمان انضباطها، فبقيت الأجهزة الأمنيّة الوليدة هشّة.

وأوضحت الدراسة أنّه رغم الحماسة الشعبيّة الأولى لسقوط النظام شعرت الشعوب والطوائف لاحقاً خصوصاً العلويين والدروز، بأنّ النظام الجديد لا يمثلهم ولا يضمن أمنهم، وتعاملت دمشق معهم بقدر كبير من الحساسيّة الخاطئة والاستعلاء، واستبعدت القادة المحليين من «الحوار الوطني»، وعيّنت محافظ ووزير دون تشاور، وإقالة مئات الموظفين، ما بدا كأنّه مسعى لفرض السيطرة بدل بناء الثقة، وجاءت مجازر الساحل لتعمّق مخاوف الدروز من تكرار السيناريو ضدهم.

تظهر المقارنة بين أزمتي الساحل والسويداء عناصر مشتركة تتمثل بضعف السيطرة المركزيّة على المجموعات المسلحة، وأنّ دمج المجموعات في الجيش دون تفكيك هياكلها أدّى إلى فوضى ميدانيّة.

أوصت الدراسة بأن تتبنّى دمشق مساراً مختلفاً قائماً بإعادة هيكلة الجيش وفرض انضباط صارم على المجموعات المدمجة، وإبعاد الوحدات غير المنضبطة عن المناطق الحساسة، إضافةً لتدريب خاص لقوى الأمن العام على التواصل المجتمعيّ ومنع التصعيد، كما دعت إلى إشراك المجتمعات المحليّة في ترتيبات الأمن، وبخاصة في الساحل والسويداء، ومحاسبة شفافة للمنتهكين أيّاً كانت هويتهم، وتبنّي سياسات دمج اقتصاديّ وخدماتيّ تعالج أسباب الاحتقان، وتقديم تطمينات سياسيّة للشعوب والطوائف تضمن تمثيلهم الحقيقيّ في مؤسسات الدولة.

د. عبد السلام الشاذلي: فكر القائد عبد الله أوجلان مشروع الخلاص لشعوب الشرق الأوسط

قامشلو/ علي خضير ـ أعرب الكاتب والباحث المصري، الدكتور "عبد السلام محمد الشاذلي"، الذي انضمّ إلى الحملة العالمية، "الحرية لعبد الله أوجلان، الحل السياسي للقضية الكردية"، عن سبب انضمامه للحملة ودواعي ذلك، وأكد، أن تحقيق الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، يساهم في تحقيق السلام في سوريا والشرق الأوسط، وأنه على تركيا فعل كل ما يؤدي لنجاح نداء السلام والمجتمع الديمقراطي.

الكونفدرالية الديمقراطية مشروع الحل

الكاتب والباحث المصري، الدكتور"عبد السلام الشاذلي" من محافظة (كفر الشيخ) في مصر، حصل على درجتي الماجستير والدكتوراه خلال الأعوام (١٩٧٢-١٩٧٧) من كلية الآداب قسم اللغة العربية وآدابها، في جامعة القاهرة، وأعلنت المبادرة السورية لحرية القائد عبد الله أوجلان انضمام الكاتب عبد السلام الشاذلي إلى الحملة العالمية «الحرية للقائد عبد الله أوجلان، الحل السياسي للقضية الكردية»، في ٢٣ تشرين الثاني المنصرم، ويُعد الدكتور عبد السلام محمد الشاذلي الأكاديمي والباحث في الفكر العربي المعاصر، واحداً من أبرز النقّاد في مجالات الأدب المقارن والنقد الحديث، وصاحب إسهامات واسعة في تحليل قضايا الحرية وحقوق الإنسان.

الحملة العالمية، "الحرية للقائد عبد الله أوجلان، الحل السياسي للقضية الكردية"، انطلقت بشكل واسع النطاق في العاشر من تشرين الأول ٢٠٢٣، وشملت فعاليات في عشرات المراكز حول العالم، "٧٤ مركزاً" بالتزامن مع بدء إضرابات عن الطعام في السجون التركية دعماً للحملة.

الحملة انطلقت، نظراً لأهمية فكر وفلسفة الأمة الديمقراطية، ونموذج المرأة الحرة، الذي طرحه المفكر والقائد عبد الله أوجلان، لحل القضية الكردية سلمياً وكذلك قضايا المنطقة والعالم، وإدراكاً لأهمية دوره كمفكر يعمل على حل القضية الكردية سلمياً وديمقراطياً، وتحقيق الاستقرار والسلام وأهمية أفكاره وفلسفته وحضوره الشخصي المؤثر، وانطلاقاً من الواجب الإنساني والأخلاقي والمجتمعي، وأخوة الشعوب، والتعايش المشترك وحل القضايا العالقة في المنطقة والشرق الأوسط، انطلقت الحملة العالمية بهدف الحرية الجسدية للقائد عبد الله أوجلان، وحل القضية الكردية.

في السياق، تحدث الكاتب والباحث، الدكتور عبد السلام الشاذلي، لصحيفتنا "روناهي"؛ "خلال سنوات أسره، أعاد القائد والمفكر والفيلسوف عبد الله أوجلان، قراءة التاريخ، والسياسة، والمجتمع، فخرج بنظرية (الكونفدرالية الديمقراطية)، التي تشكّل اليوم حجر الزاوية في نضال الحركة الديمقراطية في شمال وشرق سوريا، وعموم الشرق الأوسط، لقد أدرك أن الدولة القومية لم تعد إطاراً يُنتج العدالة، بل أصبحت أداة للهيمنة والإقصاء".

وحول سبب انضمامه للحملة

العالمية لحرية القائد عبد الله أوجلان الجسدية، قال: "استجابةً لنداء الحرية لكل أسير في العالم، وبدوري باحثاً في تحليل قضايا الحرية وحقوق الإنسان، لكل شخص يسعى لتخليص شعبه من الاضطهاد والظلم، الذي مورس بحقّه من السلطات الاستبدادية، وإيماناً بأن القائد عبد الله أوجلان، بطل قومي أفنى حياته ليبني وطنه، وبشكل خاص بعد نداءه التاريخي في ٢٧ شباط ٢٠٢٥. ومن داخل معتقله في جزيرة إمرالي، أيقنت أنّ هذا القائد داعي سلام لا حرب، ووضعت على عاتقي أن أعمل ما بوسعي كواجب أخلاقي وإنساني وانضمّ على الأقل إلى الحملة الدولية لتحريره".

وأضاف؛ "وما شدّني أكثر قول القائد عبد الله أوجلان، خلال النداء "لا أبحث عن سلطة، بل عن حياة مشتركة حرة تحفظ كرامة الجميع"، هذا القول يلخّص جوهر مشروعه الديمقراطي، الرافض للهيمنة والإقصاء وتهميش نضال دام عقوداً".

وأشار؛ "مصر كانت وما تزال مأوى لكل مجاهد فكري وفيلسوف أضطُهد في بلاده، واحتضنت العديد من الشخصيات السياسية والثقافية، من أمثال عبد الرحمن الكواكبي، ورشيد رضا، وجورجي زيدان، ويعقوب صروف وغيرهم كثيرون، ومن هنا فمصر مع العدل والمساواة والعيش بكرامة، ترضي الأطراف المتعايشة".

لتحقيق مبتغى الشعوب التوّاقة للحرية والديمقراطية، وتطبيق العدالة الاجتماعية، التي ناشد بها القائد عبد الله أوجلان، تحدّث الشاذلي، عن المطلوب من الدولة التركية للسير في تحقيق السلام وحل القضية الكردية؛ "لا بد من إنهاء سياسة الإبادة والتعذيب عن القائد الكردي الكبير، عبد الله أوجلان، فالمطلوب اليوم من الدولة التركية الاعتراف بحق الشعب الكردي، وهويته القومية، واحترام لغته وعاداته الاجتماعية، وثقافته، والسماح بتشكيل أحزاب سياسية، يكون لها حق المعارضة، والوصول إلى المقاعد النيابية، شأنها في ذلك شأن الأحزاب السياسية الأخرى".

وتطرق إلى دور المرأة الهام في المشروع الديمقراطي الذي بناه القائد عبد الله أوجلان؛ "في فكر الفيلسوف والمعلم عبد الله أوجلان، يبرز دور المرأة في قلب المشروع الديمقراطي، لقد وصف تحرير المرأة بأنه الثورة الأولى، معتبراً أن كل ثورة لا تبدأ بتحرير المرأة، ستكون معرضة للانهيار في أية لحظة".

واختتم الكاتب والباحث، الدكتور عبد السلام الشاذلي؛ "إنَّ فكر القائد عبد الله أوجلان، اليوم، وخاصة فيما يخص نداء السلام، يتجاوز الجغرافيا الكردية، ليصبح مشروعًا لشعوب الشرق الأوسط، التي تبحث عن مخرج من الحروب والدمار، وهو فكر لا يدعو فقط إلى مقاومة الظلم، بل إلى بناء بديل حضاري، أخلاقي، وديمقراطي، يليق بكرامة الإنسان".

تحقيق العدل والمساواة والكرامة

وأبدى الشاذلي وجهة نظره حول نجاح عملية السلام في تركيا والمنطقة، من دون تحقيق حرية القائد عبد الله أوجلان الجسدية؛ "لا شك أنّ دعوة القائد عبد الله أوجلان، للسلم الاجتماعي، تعبر عن حنكة سياسية عميقة، والجميع يعي أبعادها الحقيقية، حيث يرى أن أساس الصراع في الشرق الأوسط، ليس صراعاً دينياً، أو قومياً، بل نتيجة تراكم تاريخي للسلطة الذكورية، والدولة المركزية، ومن هنا، فإن الحل لا يكون بإنشاء دولة قومية جديدة، بل ببناء مجتمع ديمقراطي تشاركي، يتكوّن من مجالس محلية وإدارة ذاتية، ومشاركة نسوية فعلية، في كل مفصل من مفاصل الحياة".

وأردف؛ "من هنا، فإنّ أي دعوة لإقامة مجتمع يرتكز على هذه الأطر، لا شكّ أنّه سيكون ناجحاً، ويحظى بقبول عالمي، وتأييد محلي وإقليمي؛ لأن هذه المرتكزات تسعى اليوم دول العالم لتطبيقها في مجتمعاتهم بما يحقّق العدل والمساواة والعيش بكرامة، ترضي الأطراف المتعايشة".

وحول إطلاق القائد عبد الله أوجلان نداء السلام والمجتمع الديمقراطي، لإنهاء الصراع بين حركة التحرر الكردستانية وتركيا؛ "إنَّ "هذه الدعوة لا أشك بصدقها، ويجب أن تُقبل بكل احترام وتقدير، ففي لحظة تاريخية نادرة، تبرز كلمات القائد عبد الله أوجلان، منارة تُضيء دروب الباحثين عن السلام الحقيقي والعدالة الاجتماعية، لقد حوّل فكره من خطابٍ ثوري يسعى لتغيير جذري، إلى رؤية فلسفية عميقة تنشد تحوّلًا سلميًا بعيد بناء الإنسان والمجتمع من الداخل".

عين الحدث

أزمة المياه بين تركيا والعراق الحلول والتحديات

رفيق إبراهيم

وقع العراق وتركيا، اتفاقية للتعاون في مجال المياه، بعد سنين عجاف من العلاقات المتوترة بين الطرفين، بسبب حبس تركيا مياه نهري دجلة والفرات عن العراق وسوريا، فما المنتظر بعد توقيع الاتفاقية، وكيف ستُنفذ بنودها في الأيام والمراحل القادمة، وما التحديات التي تنتظرها؟

الاتفاقية وقعت في الثاني من تشرين الثاني عام ٢٠٢٥، بين وزير الخارجية العراقي، فؤاد حسين، ونظيره التركي هاكان فيدان، في بغداد، برعاية رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، حيث تتضمن تنازلا عراقيا عن صلاحيات حيوية في إدارة ملف المياه، لكن؛ بالمقابل ستتطلق تركيا مليار متر مكعب من المياه لصالح العراق، ومن بنود الاتفاقية إيجاد الحلول المستدامة لأزمة المياه في العراق، وتخلي تركيا عن حبس حصة العراق من مياه نهري الفرات ودجلة.

كما تضمنت الاتفاقية، نقل الصلاحيات الإدارية والفنية والتشغيلية لمنظومة العراق المائية، إلى الجانب التركي، مؤقتاً، بحيث تكون الإطلاقات المائية بإشراف وإدارة تركيا، وستقوم تركيا ببناء وترميم البنى التحتية المائية، داخل الأراضي العراقية، ولمدة خمس سنوات، وبعد مرور السنوات الخمس ستسلم للعراق.

وسبب بناء السدود التركية العملاقة، على نهري دجلة والفرات، بخفض تدفق المياه إلى العراق وسوريا أيضا، ما أدى إلى جفاف مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية للدولتين، ونزوح عشرات الآلاف من العوائل.

فالتقارير التي صدرت عن الأمم المتحدة، بخصوص الأزمة المائية في العراق، أكدت، أنها تواجه خطراً كبيراً فيما لو استمرت تركيا بقطع المياه عنها، ومشكلة المياه بين العراق وتركيا، خلقت أزمة سياسية وديبلوماسية بين الدولتين، وهذه الخطوة مأمول منها أن تساهم في حل الكثير من القضايا العالقة بين البلدين.

والمصادر التي تابعت توقيع الاتفاقية، أكدت، أن الجانب التركي تعهد بإطلاق مليار متر مكعب لصالح العراق بعد توقيع الاتفاقية، وهو ما يتم على شكل دفعات، بما يحقق استقراراً مائياً للعراق وينهي أزمة المياه بين تركيا والعراق.

ومن شروط الاتفاقية، إسقاط الديون المستحقة لتركيا على العراق، والتي تبلغ عشرات الملايين من الدولارات، والاتفاقية ستنعش التبادل التجاري بين الطرفين، وسترفع درجة التبادل التجاري إلى أكثر من ثلاثين مليار دولار أمريكي، فيما لو تم تنفيذ بنودها.

هذه الاتفاقية، لم تأتِ من فراغ، بل جاءت بعد شد وجذب، ومباحثات عسيرة، في ظل التزمت التركي، الرافض للحوار بشأن مسألة المياه، ولكنها في النهاية رضخت للمطالب العراقية، فالمكاسب التي ستجنيها العراق من تدفق مياه نهري دجلة والفرات كبيرة، لكن في المقابل هناك جدل واسع بين العراقيين والمراقبين، حول انتهاك الاتفاقية سيادة العراق.

وخاصة البند الذي يتعلق بمسألة إدارة تركيا الموارد المائية العراقية، قد يثير جدلا في الأوساط السياسية والقانونية، حيث ينظر القانون العراقي على أن قضية المياه قضية أمن قومي وسيادة وطنية، ولا يمكن التفاوض بشأن إدارتها وحتى النقاش حولها، رغم حلها لأزمة المياه في العراق.

حتى الآن لم تلتزم تركيا بالاتفاقية مرور أكثر من شهر على توقيعها، ويبدو أنها غير جادة في تنفيذ بنودها، ما يجعل أزمة المياه بينها وبين العراق مستمرة، وعلى العراق أن يلجأ إلى المؤسسات الدولية المعنية، لإلزام تركيا بحصتها من المياه، فهل ستلتزم تركيا بوعودها؟

بعد عامٍ من سقوط النظام السوري.. سوريا أمام مفترق طرق
(وضع المرأة السوريّة نموذجاً)

كردستان يوسف

مرَّ عامٌ على السقوط الدراماتيكي لنظام البعث وفرار بشار الأسد. وعام على تشكيل الحكومة الانتقالية بقيادة أحمد الشرع.

يوم السقوط الذي بدأ بفرحة عارمة وأمل بحياة ديمقراطية. تحوّل سريعاً إلى خيبة أمل مريرة بل ومرعبة للشعوب السورية خلال الأشهر الأولى من تسلّم الحكم ورثة فكر متطرف على غرار فكر داعش الإرهابي.

لا يزال العلويون في الساحل وضواحي دمشق والدروز في السويداء. وريف دمشق بعيشون تحت وطأة تهديد الإبادة الطائفية. بعد موجات من عمليات القتل والذبح التي تعرضوا لها دون وجه حق. فقط كونهم دروز وعلويين وتحت حجج واهية. كما تعرّض الكرد في دمشق وحلب لخطر حقيقي. وتستمر المجموعات المرتزقة المدعومة من تركيا باحتلال عفرين وسري كانيه وغيرها من المناطق والأرياف.

وازدادت حدة خطابات الكراهية والعنف ضد الشعب الكردي في مناطق سكناهم التاريخية. تحت ذريعة "محاربة الانفصاليين"، وهم الذين يسعون لبث الشقاق بين الشعوب وإعدام الثقة بينها من خلال أعمالهم الإرهابية وأفكارهم الجهنمية. وتصريحاتهم الذاهبة في اتجاه هتك النسيج الاجتماعي وتهديد السلم الأهلي وتبديد الثقة بين الشعوب.

في خضم هذه الحالة المعقدة تبرز قضية المرأة وأحوالها في ظل عام كامل بعد السقوط. حيث يتجلى تناقض صارخ بين منطقتين تسيران في اتجاهين مختلفين تماماً.

ففي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الانتقالية. يسود خطاب ديني متطرف مدعوم بخطاب سلطوي مستند إلى إعلان دستوري هش. حيث تقلص التمثيل السياسي للمرأة فعلياً إلى وزيرة واحدة في التشكيلة الحكومية. وعضوة وحيدة في لجنة الصياغة الدستورية. وتثير الصيغة الدستورية الجديدة التي تجعل "الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي للتشريع" مخاوف من تكريس القوانين التمييزية القائمة في مجالات الأحوال الشخصية والميراث والعقوبات. والتي لا تزال تُحجة بحق النساء بل إن سياسات الحكومة الانتقالية. كما تصفها ناشطات. تعمل على طمس هوية المرأة. من خلال إقصائها وتهميش دورها في المؤسسات والعمليات الانتخابية. وفرض قيود على حريتها الشخصية في الملبس والعمل والتعليم.

هذه المخاوف لا تبقى حبيسة الأطر السياسية. بل تمتد لتهيمن على الحياة اليومية والتعليم. ففي ظل غياب ضمانات الأمن. تعيش طالبات الجامعات تحت وطأة الخوف من العنف والاعتقال التعسفي. حيث تشير تقارير إلى استمرار هذه الممارسات. فقد دفعت موجات التخطف والاعتقال على الطرق الكثيرات إلى التخلي عن فكرة السفر من مدنهن البعيدة إلى مراكز التعليم في حلب أو دمشق. مفضلات الجلوس في البيوت على المخاطرة بحياتهن. لقد حولت الإبادة الطائفية في الساحل والسويداء أحلام التعليم العالي لكثيرات إلى كابوس من الخوف والشلل.

على الصعيد الثقافي والإعلامي. يشهد الحضور النسائي تراجعاً ملحوظاً. فغياب الصحافة المستقلة والحرة. وانحسار الإنتاج الدرامي والبرامج التلفزيونية. واختفاء الوجوه الإعلامية النسائية. كلها عوامل ساهمت في خلق بيئة سلبية. ففي فضاء عام يسيطر عليه خطاب قومي وديني ضيق. لم تعد المرأة تجد المساحة أو الجرأة للعمل الإعلامي أو الثقافي. ما أدى فعلياً إلى انخفاض مستوى مشاركتها الفكرية والثقافية. خوفاً من المحاسبة والاعتقال التعسفي.

على النقيض تماماً من هذا المشهد. تقدّم مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية في شمال وشرق سوريا نموذجاً مختلفاً. وجُعل من تحرير المرأة شرطاً لتحرير المجتمع بأكمله. وقد تجسدت هذه الفلسفة في هياكل الإدارة الذاتية. أبرزها نظام "الرئاسة المشتركة" الذي يتقاسم فيه كل منصب قيادي امرأة ورجل. ونظام الكوتا الذي يضمن تمثيلاً لا يقل عن ٤٠٪ للنساء في جميع المجالس. هذا التمكين المؤسسي لم يقتصر على السياسة. بل امتد إلى التعليم. حيث تكتظ جامعات روج آفا بالطالبات من كافة شعوب سوريا وتخصصاتها. في بيئة تحاول توفير قدر من الأمان والمساواة.

الأكثر لفتاً هو التطور الملحوظ في النشاط الثقافي والمدني للمرأة. فقد شهدت هذه المناطق زيادة كبيرة في عدد أعضاء الاتحادات الثقافية والأدبية من النساء. وأصبح حضور المرأة عاملاً حيوياً في الفعاليات الثقافية. وجُلي هذا بشكل ملموس في معرض الشهيد هركول الدولي للكتاب في قامشلو. حيث بلغت نسبة مشاركة المرأة نسبة عالية من إجمالي المعروضات في الدورة التاسعة لعام ٢٠٢٥. كما أن المعرض لم يشهد أعداداً كبيرة من الزائرات فحسب. بل أيضاً تزايداً واضحاً في عدد الكتب الموقعة بأسماء كاتبات وشاعرات وباحثات من المنطقة. ما يشير إلى صعود صوت المرأة الإبداعي والفكري في فضاء عام يشجع التوجه الثقافي والمعرفي والفكر التحرري للمرأة.

بعد عام من التغيير يمكن القول إن المعركة الحقيقية حول مستقبل المرأة السورية هي معركة بين مشروعين أحدهما. في مناطق الحكومة الانتقالية. الذي لا يزال يحمل بذور إعادة إنتاج التهميش تحت غطاء ديني متطرف أو قومي شوفيني. وبواجه صعوبة في الفصل بين ممارسات الماضي القمعية. والتأني في مناطق الإدارة الذاتية. يقدم "نموذجاً طموحاً للمساواة. رغم التحديات الكبيرة في التطبيق وسط تحديات صعبة.

ببساطة. ومن خلال طرح سؤال. هل ستكون المرأة السورية في المستقبل رقماً في معادلة سياسية وجوده. وقف أبناء عفرين بثباتٍ وإصرار رغم ما واجهوه من ترحيلٍ وقمعٍ. ورغم الظروف القاسية التي حاصرتهم. من برد الشتاء القارس إلى حر الصيف اللاهب. وفقدان أبسط مقومات الحياة. لقد أصبحت المقاومة بالنسبة لهم عنواناً دائماً. ووسيلة لحماية هويتهم وصون كرامتهم.

لقد احتلّت تركيا عفرين وهجّرت سكانها الأصليين مرتين. ونهبت وسلبت كل ما استطاعت الوصول إليه. قضت على الأخضر واليابس. ولم يسلم من بطشها لا البشر ولا الحجر. كل شيءٍ كان في مرمى نيرانهم الغادرة وآلة ظلمهم. قتلت النساء والأطفال والمسنّون. ونُهبت ثروات الأرض. وتعرّضت المقدسات والرموز التاريخية والأثرية للاعتداء. تلك الأماكن التي شكّلت الذاكرة الاجتماعية لأبناء المدينة. وكانت حُكي قصص مدينة السلام... مدينة الزيتون الجميلة.

ومع ازدياد الفلتان الأمني في المدينة. انتشرت جرائم القتل والخطف والسلب. لتتحول عفرين. التي كانت يوماً مقصداً للسوريين الباحثين عن الأمان. إلى مدينة يخيّم عليها الخوف. وليس سكان عفرين داخلها وحدهم من فقدوا الإحساس بالأمن. بل حتى أولئك الذين هُجّروا وبعيشون اليوم في مناطق شمال وشرق سوريا. يحتفظون بمرارة الفقد. ويحملون في قلوبهم حسرة العودة بكرامتهم. تليق بتضحياتهم الطويل في وجه آلة الظلم التي استهدفت وجودهم.

ومن هنا. يبرز دور المجتمع الدولي الذي يُكثر الحديث عن حقوق الإنسان وملفات التهجير القسري وحماية السكان الأصليين. ورغم كثرة خطابات العدالة والإنسانية. إلا أن قضية عفرين لم تحظَ بأي خطوات حقوقية أو قانونية أو إنسانية تُذكر. فالتزام الصمت حيال ما جرى. وعدم إدراك حجم الدور الإنساني الواجب القيام به. جعل هذا الملف واحداً من أكثر الملفات المنسية دولياً.

وبعد مرور عام على عمليات التهجير بحق مهجّري عفرين والشهباء. لا بد من محاسبة المجرمين الذين كانوا السبب في تهجير عددٍ كبير من السكان من أراضيهم وديارهم. كما تبرز ضرورة تصعيد العمل والنضال من أجل تحقيق العودة الآمنة لجميع المهجّرين من المناطق الكردية السورية. إن هذه المهمة مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المنطقة.

تحت السطر

تحقيق العودة الآمنة لمهجّري عفرين مهمة الجميع

هيفيدار خالد

بعد مرور عام على عمليات الترحيل القسري التي تعرّض لها مهجّرو عفرين والشهباء على يد مرتزقة دولة الاحتلال التركي. وما رافقها من مجازر مروّعة ونهبٍ وسلبٍ لممتلكاتهم. لا نزال آلاف الأسر من مهجّري عفرين تعيش آثار تلك الكارثة الإنسانية. وجد الأبرياء أنفسهم أمام شكلٍ من أشكال الإبادة الجماعية. وهم اليوم بانتظار العودة الآمنة والكريمة إلى مناطقهم. مطلبهم الوحيد هو توفير حياة تليق بكرامتهم. بعدما عاشوا فصصاً تقشعرّ لها الأبدان نتيجة أعمال التنكيل التي تعرّضوا لها. والتي جرت تحت إشراف مباشر من قبل دولة الاحتلال التركي.

لقد عملت الدولة التركية المحتلة بجهدٍ كبير وتخطيطٍ ممنهج من أجل القضاء على هذا الشعب. وأصرّت مراراً على تنفيذ مخططاتها بكل ما تملك من قوة. ومع ذلك. تمكن شعب عفرين الأصيل. عبر مقاومته التاريخية. من التصدي لهذه المؤامرة والمخطط الخطير الذي استهدف وجوده. وقف أبناء عفرين بثباتٍ وإصرار رغم ما واجهوه من ترحيلٍ وقمعٍ. ورغم الظروف القاسية التي حاصرتهم. من برد الشتاء القارس إلى حر الصيف اللاهب. وفقدان أبسط مقومات الحياة. لقد أصبحت المقاومة بالنسبة لهم عنواناً دائماً. ووسيلة لحماية هويتهم وصون كرامتهم.

لقد احتلّت تركيا عفرين وهجّرت سكانها الأصليين مرتين. ونهبت وسلبت كل ما استطاعت الوصول إليه. قضت على الأخضر واليابس. ولم يسلم من بطشها لا البشر ولا الحجر. كل شيءٍ كان في مرمى نيرانهم الغادرة وآلة ظلمهم. قتلت النساء والأطفال والمسنّون. ونُهبت ثروات الأرض. وتعرّضت المقدسات والرموز التاريخية والأثرية للاعتداء. تلك الأماكن التي شكّلت الذاكرة الاجتماعية لأبناء المدينة. وكانت حُكي قصص مدينة السلام... مدينة الزيتون الجميلة.

ومع ازدياد الفلتان الأمني في المدينة. انتشرت جرائم القتل والخطف والسلب. لتتحول عفرين. التي كانت يوماً مقصداً للسوريين الباحثين عن الأمان. إلى مدينة يخيّم عليها الخوف. وليس سكان عفرين داخلها وحدهم من فقدوا الإحساس بالأمن. بل حتى أولئك الذين هُجّروا وبعيشون اليوم في مناطق شمال وشرق سوريا. يحتفظون بمرارة الفقد. ويحملون في قلوبهم حسرة العودة بكرامة تليق بتضحياتهم الطويل في وجه آلة الظلم التي استهدفت وجودهم.

ومن هنا. يبرز دور المجتمع الدولي الذي يُكثر الحديث عن حقوق الإنسان وملفات التهجير القسري وحماية السكان الأصليين. ورغم كثرة خطابات العدالة والإنسانية. إلا أن قضية عفرين لم تحظَ بأي خطوات حقوقية أو قانونية أو إنسانية تُذكر. فالتزام الصمت حيال ما جرى. وعدم إدراك حجم الدور الإنساني الواجب القيام به. جعل هذا الملف واحداً من أكثر الملفات المنسية دولياً.

وبعد مرور عام على عمليات التهجير بحق مهجّري عفرين والشهباء. لا بد من محاسبة المجرمين الذين كانوا السبب في تهجير عددٍ كبير من السكان من أراضيهم وديارهم. كما تبرز ضرورة تصعيد العمل والنضال من أجل تحقيق العودة الآمنة لجميع المهجّرين من المناطق الكردية السورية. إن هذه المهمة مسؤولية جماعية تقع على عاتق الجميع في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ المنطقة.

سقط النظام... وبقينا أيضاً دون وطن

وكان من المفترض أن تكون سوريا الجديدة بداية تصحيح تاريخي. لكنّ العديد من أبناء هذه الشعوب اليوم ما زالوا يسألون:

ـ أين هي حقوقنا؟

ـ هل اعترفت الدولة الجديدة بالتنوّع الثقافي بوصفه ثروة وطنية؟

ـ هل ضُمّنت الحقوق القومية للكرد في الدستور بوضوح لا يقبل التأويل؟

ـ هل استعاد السريان والأشوريون حضورهم الثقافي في مؤسسات الدولة؟

ـ هل حصلت الطوائف المهمشة على ضمانات تمنع تكرار الاضطهاد بأشكاله القديمة؟

حتى الآن. يشعر كثيرون أن التهميش لم يُرفع بالكامل. وأن القمع لم يُدفن تماماً. بل تغيّر شكله فقط. فما تزال المركزية تُمسك بزمام القرار. وما تزال بعض الحقوق مؤجلة أو مرتبطة بظروف سياسية. وما تزال الذاكرة الجماعية المثقلة بالانتهاكات بلا اعتراف. ولا جبر ضرر.

حقوق الكُرد... القضية المؤجلة

لا يمكن الحديث عن حقوق الشعوب دون التوقف عند القضية الكردية. إحدى أقدم القضايا المؤجلة في سوريا. فالكرد. الذين يشكلون شعباً أصيلاً من نسيج البلاد. عانوا لعقود طويلة من:

ـ حرمان لغوي وثقافي ممنهج.

ـ سياسات تعريب قسرية.

ـ منع ممارسة الهوية القومية.

ـ إقصاء سياسي واسع.

ـ ممارسات سلب الجنسية (المجرّدين من الجنسية / الأجانب) التي طالت عشرات الآلاف.

وبعد سقوط نظام البعث. كان يُفترض أن تشكّل هذه اللحظة فرصة لبناء علاقة جديدة بين الدولة والشعب الكردي. تقوم على الاعتراف والشراكة. لكن. الواقع ما زال مضطرباً. فالدستور الجديد لم يحسم بعد حقوق التعليم باللغة الكردية. ولا اللامركزية. ولا الاعتراف الواضح بكرد سوريا كشركاء في الوطن. لا كمجرد شعب يُذكر عند الحاجة.

إنّ تجاهل حقوق الكرد لا يصنع دولة. بل يعيد إنتاج الأزمة. فسوريا الجديدة لا يمكن أن تقوم على إنكار هوية الملايين من أبنائها بل على الاعتراف الكامل بهم. بلغاتهم. وثقافاتهم. وحقهم في المشاركة السياسية وإدارة شؤونهم بكرامة.

حكومة أحمد الشرع... والامتحان الأصعب

دخلت حكومة أحمد الشرع مرحلة ما بعد الأسد بوصفها حكومة انتقال ومسؤولية تاريخية: مسؤولية إزالة إرث القمع وتحقيق العدالة وفتح الطريق أمام مصالحة وطنية شاملة. غير أن الطريق لا يزال طويلاً. لأن العدالة الانتقالية ليست برتوكولاً سياسياً بل عملية شجاعة تتطلب مواجهة الماضي بكل ثقله.

فمن دون محاسبة واضحة. ومن دون ضمانات دستورية لحقوق جميع الشعوب. ومن دون شراكة حقيقية في صنع المستقبل. ستظل سوريا الجديدة نسخة محسّنة من سوريا القديمة. لا أكثر.

سقوط النظام لا يكفي... لابد من تحرير الإنسان

سقط النظام السوري. لكن الإنسان لم يتحرر بعد من الخوف. من الصمت. من الذاكرة المرهقة. ليتم التأكيد على أن التحرير الحقيقي يبدأ حين يشعر الفرد. أيًا كان انتماؤه. أنه في وطنه. وأن هويته ليست عبئاً. وأن حقوقه مصانة لا عبر وعود سياسية بل عبر نصوص دستورية ومؤسسات عادلة.

ولن تنحرر سوريا دون أن يُبنى الوطن على أساس المساواة. والاعتراف المتبادل. والشراكة بين جميع الشعوب. والعدالة التي لا تستثني أحداً. والهوية السورية الجامعة التي لا تُلغي التنوع بل تحتضنه.

ويبقى السؤال المركزي معلّقاً فوق الخارطة السورية:

ـ هل نريد سوريا جديدة حقاً.. أم نسخة جديدة من الماضي؟ فالوطن لا يولد من سقوط نظام. بل من قيامة شعب.

وفي انتظار هذه القيامة. تبقى الحقيقة كما هي: سقط النظام.. وبقينا نحن أيضاً دون وطن.

مشروع إنشاء سوق الهال في عامودا..
دعم وتطوير الاقتصاد الكومينالي

قامشلو/ علي خضير ـ تحدّث الرئيس المشترك لبلدية الشعب في عامودا عن سوق الهال الجديد الذي تمّ إنشاؤه مؤخّراً في المدينة، مبيناً الهدف من هذا السوق بأنّه تنظيم حركة البيع والتجارة، وضمان وصول البضائع إلى الأهالي بسهولة ويسر. مشروع سوق الهال الجديد متخصص في بيع الخضروات والفواكه والمنتجات المحلية.

سعياً منها لتخفيف الازدحام في سوق الخضار والفواكه في مدينة عامودا. أطلقت بلدية الشعب في مدينة عامودا بمقاطعة الجزيرة مشروعاً لتأهيل سوق جديد لبيع الخضار والفواكه. كخطوةٍ تهدف إلى تنظيم المدينة أيضاً وأسواقها. بدأ العمل عليه في شهر تشرين الثاني المنصرم من قبل شركة (وورد بلو). ومن المقرّر إنهاء العمل بفترة ستة أشهر.

ترحيب الأهالي هو نقطة الانطلاق

وبحسب الرئيس المشترك لبلدية الشعب في مدينة عامودا "محمد عمّري"، فإنّ ما يقع على عاتق مجلس المدينة هو تنظيم السوق والمدينة. مبيناً إنّه انطلاقاً من ذلك وبحسب قانون البلديات وقانون المجالس في المدن. وعقب التنسيق مع مجلس مدينة عامودا ومع غرفة التجارة. حول تنظيم سوق الهال في المدينة. تمّ النقاش حول إعداد هذا السوق وتنظيمه كونه سوق أساسي ويحظى بحركة كبيرة للأهالي. لمناسبة أسعاره لدخل المواطن وتوفّر المواد الأساسية الغذائية فيه كالخضار والفواكه.

مبيناً "قبل البدء بتجهيز المشروع قمنا بعقد اجتماع مع التجّار الذين يزوّدون السوق بالمواد اللازمة ومع الأهالي أيضاً عن طريق الكومينات. وتمّ الترحيب بشكلٍ كبير بالفكرة. ومن هذا المنطلق وبعد التحضير له قرّرنا البدء بتجهيز السوق وافتتاحه".

وعن تفاصيل ومساحة السوق قال "عمري": "يقع سوق الهال في مدينة عامودا جنوب المنطقة الصناعية. وتبلغ مساحته الكاملة أحد عشر دونماً. ويتألف من ثلاث كتل؛ الكتلة الأولى تبلغ مساحتها ٦٥٧ متر مربّع وتتألف من أحد عشر محلاً. والثانية مساحتها ١٠٧٩ متراً مربعاً وتضم تسعة عشر محلاً. والثالثة مساحتها ١٢٩٦ متراً مربعاً وتضم أربعة وعشرين محلاً. ويبلغ طول كل محل تسعة أمتار وعرضه ستة أمتار كما يمتد أمام كل محل رصيف بطول ستة أمتار".

وأضاف: "وتبلغ مساحة معظم المحال ٥٤ متراً مربعاً. ما يوفر مساحة كافية ومنظمة للتجار لعرض بضائعهم وتخزينها. ويجري تنفيذ المشروع على مرحلة واحدة تشمل أعمال الحفر وصب القواعد والأعمدة وصولاً إلى البناء والإكساء. مع توفير بنية تحتية متكاملة تشمل شبكة للصرف الصحي والأرصفة والطرق المحيطة".

وأردف: "هناك شارعان رئيسيان يمتدان على طول السوق. الأول بعرض أربعة عشر متراً والآخر بعشرين متراً. قمنا بعمل مناقصة لشركة (وورد بلو) بحسب قانون العقود. وبدأ عمل هذه الشركة في السوق في شهر تشرين الثاني للعام الجاري وسيستمر العمل به لمدّة ستة أشهر بحسب الشركة".

الهدف من المشروع

وأشار إلى وجود محال تابعة للشركة. تقوم الشركة ببيعهن. أمّا المحال التابعة لبلدية الشعب في عامودا فستقوم البلدية بتأجيرهن. وذلك بهدف خدمة الأهالي ودعم المنتجين المحليين بالدرجة الأولى. مبيناً أنّ السوق السابق لم يكن كما المأهول. حيث كان يكتظ بالزحمة لصغر مساحته في ظل توافد الأهالي عليه. أمّا الآن فأصبحت مساحة هذا السوق كبيرة مقارنةً بالسابق وسيتسوّق الأهالي بكل أريحية فيه.

وأوضح "عمري" إنّ المشروع يهدف إلى تخفيف الازدحام المروري والتجاري في مركز المدينة. بعد نقل سوق الخضروات من موقعه السابق على طريق الحسكة الذي كان يشهد ازدحاماً كبيراً.

في الختام قال الرئيس المشترك لبلدية الشعب في عامودا محمد عمري: "يُعتبر سوق الهال الجديد أول مشروع من نوعه في المنطقة. حيث من المتوقع أن يساهم في تنظيم حركة التجارة. ودعم وتطوير الاقتصاد الكومينالي. وتوفير بيئة تسوق منظمة تلبي احتياجات السكان اليومية".

مشاريع خدمية جديدة تعيد الحياة لريف الرقة الجنوبي الشرقي

الرقة/ميرا إبراهيم ـ أكد الإداري في المكتب الفني بلدية الشعب في السبخة "صالح الناصر" إن اتحاد البلديات في مقاطعة الرقة يواصل تنفيذ مشاريع خدمية أساسية تستهدف تحسين البنية التحتية في ريف الرقة الجنوبي الشرقي. عبر تعبيد الطرق وتعزيز الخدمات. بما يُسهم في تلبية احتياجات الأهالي ودعم الاستقرار والتنمية المحلية.

شهد ريف الرقة الجنوبي الشرقي انطلاقة جديدة نحو تحسين الواقع الخدمي. حيث أطلق اتحاد البلديات في مقاطعة الرقة سلسلة من المشاريع الخدمية التي تستهدف بلدات السبخة وزور شمر والقرى المجاورة. هذه المشاريع تأتي في إطار خطة شاملة تهدف إلى إعادة إعمار البنية التحتية التي تضررت خلال سنوات الأزمة والإهمال. وتوفير خدمات أساسية تعيد الحياة إلى طبيعتها في هذه المناطق.

تحسين الواقع الخدمي

إن تعبيد الطرقات العامة والفرعية بالمجبول الأسفلتي كان في صدارة هذه المشاريع. إذ يشكل تحسين شبكة الطرق عاملاً محورياً في تسهيل حركة الأهالي. وربط القرى ببعضها البعض. وتعزيز النشاط الاقتصادي والاجتماعي. فالمشاريع لا تقتصر على تحسين المظهر العام. بل تمتد إلى طبيعتها أبعاداً تنموية وخدمية طويلة الأمد.

وإطلاق هذه المشاريع يعكس حرص اتحاد البلديات على الاستجابة لحاجات الأهالي الملحة. ويؤكد أن الإدارة الذاتية في إقليم شمال وشرق سوريا تضع تحسين الخدمات العامة في مقدمة أولوياتها. بما يضمن تعزيز الاستقرار ودعم التنمية المحلية في المناطق التي ضُمت إلى مقاطعة الرقة بعد سقوط النظام البائد.

وبهذا الصدد أكد الإداري في المكتب الفني بلدية الشعب في السبخة "صالح الناصر" لصحيفتنا "روناهي": "إن اتحاد البلديات في مقاطعة الرقة يعمل بشكل متواصل على تنفيذ مشاريع خدمية تلامس حياة المواطنين اليومية. وأن هذه المشاريع تأتي ضمن خطة استراتيجية لتحسين البنية التحتية في ريف الرقة الجنوبي الشرقي".

سلسلة من المشاريع لتحسين البنية التحتية

وأوضح الناصر: "إن المشروع الأول شمل مد مجبول الأسفلتي في الطريق العام لبلدة الصبخة وقرى شنان والرحبي والشريدة الشرقية والغربية. إضافةً إلى بعض الحارات الفرعية. بطول ٤٧٠٠ متر مكعب. وبتكلفة بلغت ١٩٠ ألف دولار أمريكي. هذا المشروع أسهم بشكلٍ مباشر في تحسين حركة المرور وتسهيل وصول الخدمات إلى الأهالي".

وأضاف: "إن المشروع الثاني امتد ليشمل قرية الجبلي وشمرا وبلدة الغانم العلي. حيث تم تنفيذ أعمال أسفلتية بطول ٧٥٠٠ متر وعرض ثمانية أمتار وبكمية بلغت نحو ١٠ آلاف متر مكعب من المجبول الأسفلتي. وبقيمة مالية وصلت إلى ٣٥٠ ألف دولار أمريكي. هذه الخطوة عززت من ربط القرى ببعضها. وساهمت في تحسين الواقع الخدمي بشكلٍ ملحوظ".

وأشار الناصر: "إن اتحاد البلديات سيواصل العمل على مشاريع أخرى في مجالات المياه والكهرباء والصرف الصحي". مؤكداً أن "الهدف هو تلبية احتياجات الأهالي بشكلٍ كامل. وتوفير بيئة خدمية متكاملة تعزز من صمودهم وتحتهم الأمل بمستقبلٍ أفضل".

خطط نحو إعادة إعمار ريف الرقة

ويأتي تنفيذ هذه المشاريع في سياق جهود الإدارة الذاتية الديمقراطية في إقليم شمال وشرق سوريا لتعزيز الخدمات العامة في المناطق المحررة. بما يضمن تحسين مستوى المعيشة ودعم التنمية المحلية. فالمشاريع الخدمية ليست مجرد أعمال إنشائية. بل هي جزء من رؤية شاملة لإعادة إعمار الريف الرقاوي. وإعادة دمجه في مسار التنمية المستدامة.

وإن أهمية هذه المشاريع تكمن في كونها تمثل خطوةً عملية نحو إعادة إعمار الريف الرقاوي. وتؤكد على التزام اتحاد البلديات بتطوير البنية التحتية. بما يعزز من صمود الأهالي ويمنحهم الأمل بمستقبلٍ أفضل. فهي مشاريع تحمل في طياتها رسالة واضحة مفادها أن إعادة البناء تبدأ من الخدمات الأساسية التي تمس حياة الناس اليومية. وتعبيد الطرقات في بلدات وقرى ريف الرقة ليس مجرد تحسين شكلي. بل هو خطوة استراتيجية تعكس رؤية الإدارة الذاتية الديمقراطية في إعادة بناء المجتمع من الأساس فالطرق المعبدة تسهّل وصول الطلاب إلى مدارسهم. وتُيسر حركة المزارعين لنقل محاصيلهم إلى الأسواق. وتفتح المجال أمام حركة تجارية أكثر نشاطاً. كما أن تحسين الطرق يقلل من الحوادث المرورية. ويعزز من سلامة الأهالي أثناء تنقلهم اليومي.